



تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي»:

أمام إسرائيل فرصة كي تكرس هويتها اليهودية!

صفحة (٣) ة

محور خاص:

علاقات اليمين الإسرائيلي مع اليمين المتطرف في أوروبا

آخذه بالتعمق!

صفحة (٥) ة

المنتهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/١٧م الموافق ٢٧ محرم ١٤٣٩هـ العدد ٤٠٧ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

بقاء نتنياهو أو انصرافه ليس الأهم!

بقلم: أنطوان شلحت

قد يرى البعض في مسارات المواجهة التي يخوضها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حيال تواتر التحقيقات الجنائية التي تجريها الشرطة معه بشأن سيل من شبهات الفساد، مع ملاحظة أنه يجتاز المزيد من الأدوات فيها يوماً بعد يوم (اقرأ عن آخر هذه المسارات في خبر منفرد على هذه الصفحة)، دليل ضعف ناجم عن انحصار في عنق الزجاجة، أو بمثابة مؤشر إلى "بداية نهايته من ناحية جماهيرية"، كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي السابق الفخال موشيه يعلون.

وقد يرى بعض ثان أنها من علامت فائض القوة لدى نتنياهو بشكل خاص ولدى اليمين الإسرائيلي بشكل عام، لا سيما وأن هذا الأخير لا ينفك يحكم إسرائيل منذ أربعة عقود ولا تلوح في الأفق المنظور أي مؤشرات إلى إمكان نزوله من سدته.

وسواء كان الحق مع البعض الأول أو الثاني، فإن بقاء نتنياهو أو انصرافه ليس المسألة الأهم لدى التعاطي مع خصائص الوضع الإسرائيلي القائم هنا والآن، وإحالاته بالنسبة للصراع مع دولة الاحتلال. ويظل الأهم كامناً في التغيرات التي تخضع لها هذه الدولة ونظامها السياسي في ظل هيمنة اليمين، وكيف يجري إقرار جوهر سياساتها الخارجية عالمياً وإقليمياً، بتأثير هذه التغيرات من جهة، وارتباطاً بالتحويلات الطارئة في العالم والإقليم من جهة أخرى مكتملة وموازية.

وهذا بالضبط هو ما يتطرق إليه مقال إسرائيلي جديد بقلم أحد بطانة نتنياهو (طالع ص ٦)، لدى قيامه بسلسلة إنجازات السياسة الخارجية الإسرائيلية تحت قيادته، والتي تمتاز بموجب قراءته "بالنمو والازدهار السياسي غير المسبوقين في تاريخ دولة إسرائيل"، مشيراً على سبيل المثال إلى أنه "خلال خمسة عشر شهراً، أجرى نتنياهو خمسة لقاءات سياسية تاريخية، في دول لم يزرها أي رئيس حكومة إسرائيلية من قبل".

وعلى صلة بالوضع الإسرائيلي القائم، تطالعون في هذا العدد من "المشهد الإسرائيلي" عرضاً مفصلاً لدراسة جديدة تحت العنوان «المقاطعة الأخذة في التبدد: علاقات إسرائيل مع اليمين المتطرف في أوروبا»، صدرت أخيراً عن «مسارات». المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية» (ص ٥). وبراى كاتب الدراسة، فإن هذه العلاقات تتمحور حول صيغة مركزية قوامها مساهمة أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية وزعامتها في «تبييض الاحتلال والمستوطنات»، في مقابل إسباغ إسرائيل الشرعية على عنصرية هذه الأحزاب وممارساتها القومية المتطرفة.

لعل القاسم المشترك الذي يجمع بين الوقائع الواردة في المقال وتلك التي في الدراسة، هو إشارة كليهما إلى النجاح النسبي للسياسة التي يتبعها اليمين في إسرائيل تحت قيادة نتنياهو في كطف ثمار التحويلات العالمية والإقليمية لصالح تأكيد الاستمرار في التنازل لحقوق الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك لا يجوز الاستهانة بأن ما يدجج هذا النجاح، الذي وصفناه بأنه نسبي، عاملان غير متعلقين فقط بأداء اليمين الإسرائيلي وزعيمه، هما:

الأول، التطورات الإقليمية وخاصة ما يتعلق منها بتغيير أولويات ما تسميه الأدبيات الإسرائيلية «الكتلة السنية»، فقد صرح نتنياهو، أخيراً، بأن ما يحدث مع هذه الكتلة فعلياً الآن "لم يحدث في تاريخنا قط، ولا حتى عند التوقيع على اتفاقيات معها". ويؤكد كاتب المقال من بطاقة رئيس الحكومة أن هذا التصريح لولي أمره لا يصدر في فراغ؛ فحلقات التعاون بين إسرائيل من جهة، ومصر والأردن من جهة أخرى، لم تكن يمثل هذا المستوى من القوة والثبات من قبل، وهو تعاون يجري على أساس المصالح المشتركة لكل من إسرائيل ومصر والأردن. كما أن الخوف من السيطرة الإيرانية في سورية ومن حرق الاتفاق النووي، إلى جانب مواصلة تطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية العابرة للقارات في إيران، دفعنا نحو تقارب غير مسبوق بين إسرائيل والسعودية، ولو من وراء الكواليس على الأقل. وضمن ذلك نُشرت أنباء أفادت بأن وفداً عسكرياً رفيع المستوى من السعودية وصل إلى إسرائيل في زيارة سرية. بل نشر الشهر الفائت (أيلول) أن أميراً من القصر الملكي السعودي زار إسرائيل، ومثل هذه الزيارات واللقاءات جرت أيضاً بين مسؤولين إسرائيليين كبار وبين نظرائهم من البحرين والكويت وغانم وقطر. ويوم ١٧ أيلول الماضي، نُشر أن حاخامين اثنين من المسؤولين في "مركز شمعون فيزنطال" زارا دولة البحرين في بداية العام الحالي، واستمعا إلى ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، وهو يدعو إلى إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ويعلن عن السماح لمواطني دولته بزيارة إسرائيل.

العامل الثاني، الحالة السياسية القائمة في إسرائيل منذ فترة طويلة والتي تشي ليس فقط بعدم وجود خطاب سياسي مناقض لخطاب اليمين حيال القضية الفلسطينية بل أيضاً بعدم وجود معارضة حقيقية منافسة لهذا اليمين، وتقدم التصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس حزب العمل وتحالف «المعسكر الصهيوني» آفي غباي (اقرأ عنها في هذه الصفحة) الدليل الأوضح على ما نقتصد.

قبل عدة أشهر من تصريحات غباي هذه، رأى المؤرخ الإسرائيلي يغئال عيلام أن معظم المقاربات التي تقدم تفسيرات لمسألة صعود اليمين في إسرائيل ومواصلة الحكم على مدى عشرات الأعوام لا تلمس الجذور الحقيقية لهذه المسألة، وكتب أنه ليس استعلاء النخب ولا تجاهل الثقافة الشرقية هما اللذان أديا إلى أفول ما يسمى "اليسار"، ولا حتى التمييز والغبن على أساس اجتماعي، وحنان الوقت للاعتراف بحقيقة أن "هذا الشعب كان يمينياً في أساسه، ومنذ البداية كان يتبنى فكرة يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة. و فقط في الأزمنة المتعبة عندما كان أقلية تمسك بالفكر اليساري الكوني في جوهره، كي ينال الدعم في العالم المتطور ويضمن بقاءه". وبراية فإن الدعوات التي توجه اليوم إلى "معسكر اليسار" لبذل كل جهد من أجل استعادة الحكم، مثيرة للشفقة، في هذا المعنى من تغيير القيادة الحالية إذا كانت مناسبة لهذا الشعب في هذا الزمن بتطابق تام؟ وما المعنى إذا كان "اليسار" لهذا الغرض مطالباً بأن يتخفى في هيئة اليمين وبأن يتبنى سياسة حكومة اليمين القائمة؟ فاليمين يفعل هذا بطريقة مباشرة طبيعي، ولن ينجح "اليسار" أبداً في أن يمثل تلك السياسة بصدق أفضل من اليمين الحاكم.

غباي: لا يوجد شريك فلسطيني للتسوية وشعوب الشرق الأوسط لا تفهم إلا القوة!

***القائمة المشتركة ليست شريكاً محتملاً في أي ائتلاف مستقبلي بقيادة العمل*!**



آفي غباي.

في بيان صادر عنه، إن أفعال غباي نسخة مكررة وبائسة عن أفعال قادة حزب العمل طيلة العقدتين الأخيرين. وأكد أن هذه السياسة أثبتت فشلها فضلاً عن يؤسها الديمقراطية لأن المواطنين يفضلون الأصل العنصري الواضح لليمين وليس الظل الباهت، وأشار إلى أن من يسعى لنزع الشرعية عن المواطنين العرب وممثليهم يقدم هدية جلية لليمين ويخدم سياسته بصورة مباشرة.

وأكد عودة أنه صحيح أن حكومة نتنياهو خطرة جداً على مستوى تعميق الاحتلال، والتحرّض ضد المواطنين العرب، والنهش بالهامش الديمقراطي، وتعزيز السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، لكن هذا لا يعني أن غباي سيحصل على دعم القائمة المشتركة عند رئيس الدولة، بل إن هذا الأمر

قال رئيس حزب العمل وتحالف «المعسكر الصهيوني»، آفي غباي، إنه يعتبر القضايا الأمنية خطأ أحمر لا يمكن المساومة عليها، وأعرب عن اعتقاده بأنه لا يوجد شريك فلسطيني لمفاوضات التسوية، وأكد «علينا ألا نخاف من العرب، بل يجب عليهم أن يخافوا منا».

وأضاف غباي خلال اجتماع عام لحزب العمل عقد في ديمونة قبل يومين، أن إسرائيل تحتاج إلى أقوى جيش وشدد على أن إسرائيل يجب أن تكون عدوانية دائماً لأن هذا هو الأسلوب الوحيد الذي يفهمونه في منطقة الشرق الأوسط. كما شدد على أهمية التفوق العسكري الإسرائيلي في الشرق الأوسط، قائلاً إن شعوب المنطقة لا تفهم إلا القوة، وأشار إلى أنه "مقابل كل صاروخ يطلق نحونا، يجب أن نضرب ٢٠ صاروخاً".

وتابع: "أولا وقبل أي شيء نحن بحاجة إلى فهم شيء بسيط جداً هو أننا الأقوى هنا. نحن خائفون باستمرار لكن نحن الأقوى هنا. ونحن أقوى من العرب، ولا ينبغي لنا أن نخاف منهم بل يجب أن نخاف العرب منا".

ولدى التطرق إلى القضية الفلسطينية قال غباي إنه لا يعتقد بوجود شريك في الطرف الثاني. وأشار إلى أنه التقى في الأشهر الأخيرة عدداً كبيراً من رجال الدولة والمسؤولين الأمنيين الذين شاركوا في جولات مفاوضات مع الفلسطينيين ووجه لهم السؤال: "هل هناك شريك؟ هل هناك أي شخص يمكن التوصل إلى اتفاق معه؟". وقال إن نصف الذين وجه إليهم السؤال أجابوا أنه لا يوجد شريك والنصف الآخر أجابوا أنه يوجد شريك. وأضاف أن ما أثار دهشته أن الأشخاص الذين لديهم خلفية أمنية قالوا إنه يوجد شريك لكنهم في الوقت نفسه لم يتحمسوا لبذل جهود من أجل التوصل إلى اتفاق.

وقبل هذه التصريحات قال غباي إنه لا يرى في القائمة المشتركة شريكاً محتملاً في أي ائتلاف مستقبلي معه، وأكد أنه ليست هناك أي أرضية مشتركة بين حزبه وهذه القائمة.

وجاءت أقوال غباي هذه خلال ندوة ثقافية عقدت في بئر السبع يوم السبت الماضي أشار فيها أيضاً إلى أنه يعكف في الوقت الحالي على تشكيل قائمة ستكون قادرة على التنافس في الانتخابات العامة المقبلة مع حزب الليكود، ونوه إلى أنه يجب إدراج رجل أمن كبير في مكان متقدم ضمن هذه القائمة كما يجب ضمان مكان فيها لعضو الكنيست تسيبي ليفني رئيسة حزب "الحركة" شريك العمل في تحالف "المعسكر الصهيوني".

على صعيد آخر أعرب رئيس حزب العمل عن اعتقاده بأن التهديد الإيراني على إسرائيل حقيقي لكن ليس وجودياً. وقال إنه يتعين على إسرائيل الاستمرار في ممارسة الضغوط لفرض عقوبات على طهران وأعرب عن أمه في ألا يكتفي الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالأقوال. وأشار غباي إلى أن على إسرائيل أن تحذو حذو الولايات المتحدة التي انسحبت من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وتعقيباً على ذلك قال عضو الكنيست أيمع عودة رئيس القائمة المشتركة

افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي مع استئناف التحقيقات الجنائية ضد نتنياهو

نتنياهو يخوض ثلاثة مسارات مواجهة: يهاجم "تسريبات الشرطة" بشأن التحقيقات في ملفات الفساد ويقود مشروع قانون لزيادة التعيينات السياسية

في السلك الوظيفي الرسمي الأعلى ويفتح من جديد ملف سلطة البث الجديدة ساعياً لإلغائها» رئيس الحكومة يستفيد من ائتلاف متماسك يبعد احتمال انتخابات مبكرة:

تكلف الخزينة العامة مئات الملايين من الشيكلات، دون أن تحدث التغيير المتوخى منها، وليس واضحا مصير هذه المبادرة، والموقف الأخير الذي سيكون لكلون منها، إذ أن كلون كان قد تصدى في مطلع العام الجاري لمبادرة من هذا النوع، وانتهى الصدام بتاجيل بدء عمل سلطة البث الجديدة لبضعة أشهر أخرى.

وفي القضية الثانية، أقرت الحكومة في جلستها المنعقدة أمس الأول الأحد، مشروع قانون يجيز للوزراء تعيين نواب مديرين عامين للوزارات، بينما يقضي النظام القائم بأن من صلاحية الوزير إقالة وتعيين مدير عام للوزارة في حين أن نواب المديرين العامين هم من ذوي التخصصات ويتم تعيينهم بناء على إعطاءه وأولا من خلال السلك الوظيفي في داخل الوزارة ذاته.

ومضمون هذا القانون هو أحد بنود اتفاقيات الائتلاف الحاكم، وكل الأحزاب المشاركة وافقت عليه، ويهدف إلى زيادة سطوة المستوى السياسي على السلك المهني في مؤسسات الدولة. ولهذا فإن المواجهة حوله ستكون بين الائتلاف والمعارضة، خاصة وأن القانون يلقي اعتراضات من مستشارين قانونيين في الحكومة والوزارات. ويذكر في هذا المجال أنه يتم التداول لدى وزيرة العدل أيليت شاكيد في مشروع قانون آخر يجيز للوزير أيضاً أن يقبل ويعين مستشاراً قانونياً للوزارة ما يزيد من سطوة السياسيين أكثر على جهاز الحكم.

وأمام كل هذا، فإن الائتلاف الحكم يشهد تماسكاً، ولا يبدو أي شرح فيه في هذه المرحلة يقود إلى حل الائتلاف والتوجه إلى انتخابات مبكرة. ولا يبدو أن الأزمة المفترضة أن تصعب حول سلطة البث من شأنها أن تقود إلى حل الحكومة.

كذلك الأمر بالنسبة للتحقيقات في شبهات الفساد مع نتنياهو، فبحسب الوتيرة القائمة واستناداً إلى تجارب السنوات، طالما أن التحقيقات ما تزال جارية فإن الأمر سيحتاج لشهر عديدة حتى تنهي الشرطة التحقيقات وتقدم استنتاجاتها، وتنقلها إلى المستشار القانوني للحكومة، الذي هو أيضاً سيحتاج وقتاً غير محدد، حتى يبت في مصير التحقيقات، ويقرر ما إذا ستكون لوائح اتهام، واستناداً إلى هذا، وفي حال لم تظهر معلومات جديدة أو قضايا تقلب الصورة القائمة، فإن نتنياهو ما يزال بعيداً عن مغادرة المسرح السياسي نحو قفص الاتهام.

إبرام صفقة لشراء ثلاث غواصات ألمانية رأى الجيش الإسرائيلي أنها زائدة واعرترض عليها، كما أن وزير الدفاع السابق موشيه يعلون اعترض عليها بشدة. ويقال إن هذا كان دافعاً لنتنياهو لإقالة يعلون. لصالح تعيين أفغدور ليرمان مكانه قبل ١٦ شهراً، وبدا انضم حزب "إسرائيل بيتنا" إلى الحكومة وضمن لها أغلبية مستقرة في الكنيست.

وفي الأيام الأخيرة قرّر نتنياهو، مستنداً إلى ائتلاف مؤيد وداعم، الخروج من دائرة المشبوه ليكون مهاجماً لجهاز الشرطة، بادعاء أن إعلان مصادر في الشرطة لوسائل إعلام عن أربع جلسات تحقيق مقبله معه هو بمثابة تسريب يستهدف نتنياهو شخصياً، رغم أن جلسات التحقيق تجري عادة مع كل الشخصيات السياسية في العلن، إلا إذا كان هناك ما يقضي بجهلها سرية. وحاولت جهات في محيط نتنياهو تخفيف هجومه على جهاز الشرطة بطابع سياسي، بزعم وجود خيبة أمل لدى نتنياهو من أداء قائد الشرطة العام، روني الأشخ، خاصة على ضوء الخلاف الذي نشب بين رئيس الحكومة وقيادة الشرطة حول نصب البوابات الالكترونية عند مداخل المسجد الأقصى المبارك في شهر تموز الماضي.

ولا يكتفي نتنياهو بهذا، بل يخوض أيضاً مسارين صداميين: الأول سيجد من يخالفه من الائتلاف الحاكم، باقتراحه إغلاق سلطة البث الرسمية الجديدة، التي بدأت عملها في منتصف ربيع العام الجاري، والثاني مواجهة مع المعارضة البرلمانية، على خلفية قانون جديد يجيز زيادة التعيينات السياسية في السلك الوظيفي الأعلى في الوزارات.

وقد اتضح أن نتنياهو اتفق مع رؤساء الأحزاب في الائتلاف باستثناء رئيس حزب "كلنا" موشيه كلون، على إغلاق سلطة البث الرسمية الجديدة، والعودة إلى سلطة البث، التي أغلقت قبل أكثر من خمسة أشهر، وأدى هذا إلى فصل مئات العاملين. وفي خلفية هذا، مسمى نتنياهو الدائم ليسطر أكثر ما يمكن على وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، مع سعي أيضاً للتأثير على وسائل الإعلام الخاصة. وقد بادر نتنياهو قبل أكثر من ثلاث سنوات لإقامة سلطة بث جديدة، بدلا من التي كانت قائمة، بشكل يضمن سيطرة سياسية أكبر على التعيينات تحت ستار التجديد، والتخلص من الجهاز العامل القديم والمترهل.

وقد طرح المبادرة الجديدة وزير الداخلية أرييه درعي، بالتنسيق مع نتنياهو ومع باقي رؤساء أحزاب الائتلاف، بزعم أن سلطة البث الجديدة

يفتح الكنيست الإسرائيلي يوم الاثنين المقبل ٢٣ الجاري دورته الشتوية، التي ستستمر خمسة أشهر.

وسيغيب عن هذه الدورة الملف التقليدي السنوي، إقرار الموازنة العامة، وذلك بعد أن اتبعت إسرائيل منذ العام ٢٠٠٩ نظام الميزانية المزدوجة لعمائم. غير أن الدورة الشتوية ستعالج ملفات حساسة لها انعكاسات سياسية كبيرة، مثل "قانون القومية" وقوانين تتعلق بالقدس المحتلة. لكن الأمر البارز الذي سيرافق افتتاح الدورة والأسابيع اللاحقة، هو استئناف التحقيقات في شبهات الفساد التي تحوم حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو منذ نحو عام.

وتعد الدورة الشتوية الدورة الأساسية في العام البرلماني نظراً لمدتها. ويتشكل العام البرلماني من دورتين: شتوية (٥ أشهر) وصيفية (٣ أشهر)، وحسب ما هو متوقع، فإن هذه الدورة سيكون فيها "جهد" خاص من الائتلاف الحاكم، ويتوجيه مباشر من زعيمه نتنياهو، للتقدم في مسار تشريع "قانون القومية"، إذ حسب تقارير صحافية، فإن القانون ما يزال يصطدم بخلافات داخل الائتلاف، خاصة من كتلتي المتدينين المتزمتين "الحريديم".

واستناداً لما أعلن في اليوم الأخير من الدورة الصيفية في نهاية تموز الماضي، بأن نتنياهو أعلى الضوء الأخضر لدفع مشروع قانون يقضي بضم مستوطنات إلى منطقة نفوذ القدس المحتلة، وفق منطقة حددتها سلطات الاحتلال، فإن الدورة الشتوية ستتشغل أيضاً في عدة قوانين تتعلق بالقدس والمشاريع الاستيطانية فيها.

لكن كما ذكر فإن نتنياهو سيخضع في الأيام القليلة المقبلة لأربع جلسات تحقيق، في ملفي الفساد اللذين يعرّفان بكتيتي "١٠٠٠" و"٢٠٠٠"، والقضية الأولى تتعلق بحصول نتنياهو على "هدايا" بمئات الآلاف الدولارات، من صديقه الثري أرتون ميلتشين، وسط شبهات بحصول الأخير على امتيازات، والثانية، سعي نتنياهو لإبرام صفقة مع صاحب السيطرة على صحيفة "يديعوت أحرونوت" أرتون موزيس، بموجبها تصبح الصحيفة ودية تجاه نتنياهو، مقابل أن يسعي الأخير لسن قانون يؤدي عملياً إلى تقليص حجم انتشار الصحف اليومية المجانية مع تركيز على أكبر تلك الصحف، "يسرائيل هيوم"، بزعم أن هذه الصحيفة مجنّدة كلياً لصالح نتنياهو.

وليس واضحا بعد مسار التحقيق مع نتنياهو في قضية صفقة الغواصات، التي بموجبها سعى عدد من المسؤولين والمقربين في محيط نتنياهو إلى

زيادة أعداد اليهود الإسرائيليين لا تغطي تراجع أعداد اليهود عالميا!

تقرير "معهد سياسة الشعب اليهودي" يعرض مسألة الهجرة العكسية* حسب التقديرات: ٥٧٥ ألف يهودي إسرائيلي هم في عداد المهاجرين في العالم



اليهود في العالم، خارطة متحركة.

الجامعية الذين هم في عداد المهاجرين الدائمين. ويتضح من التقرير الأخير أن نسبة أصحاب اللقب الثالث (الدكتوراة)، الذين هم في عداد المهاجرين، بلغت في العام الماضي أكثر بقليل من ١١٪، بعد أن كانت النسبة ١٠,٣٪، قبل خمس سنوات. وفي المجمل فإن ٥٦٪ من أصحاب الألقاب الجامعية هم في عداد المهاجرين، بينما هذه النسبة كانت تقل عن ٥٪ حتى قبل ثلاث سنوات.

ويستدل أيضا أن نسبة الهجرة ترتفع لدى المتخصصين في مواضيع مثل الهندسة والعلوم العصرية، وبشكل خاص علم الحاسوب والتقنية العالية، على الرغم من ازدهار هذا القطاع بشكل خاص في الاقتصاد الإسرائيلي، فكما ذكر في عداد المهاجرين (٢٤٪) من حملة لقب الدكتوراة في الرياضيات، و١٩٪ من حملة شهادة الدكتوراة في علم الحاسوب، و١٨٪ من حملة الدكتوراة في هندسة المواد، و١٧٪ في هندسة الفضاء. كما تبين أن ١٣,٦٪ من حملة شهادة الدكتوراة في الطب هم في عداد المهاجرين، في حين أن جهاز الطب الإسرائيلي، وعلى الرغم من أنه يعد من الأجهزة المتطورة في العالم، يواجه نقصا في الأطباء، خاصة في المناطق البعيدة عن مركز البلاد.

ومما جاء في التقرير أيضا أن حوالي ٢٥٪ من الذين لا تعترف المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية بيهوديتهم هم في عداد المهاجرين، بينما هؤلاء نسبتم من بين السكان عامة في حدود ٤٪، وقسم منهم ليسوا يهودا ولكن يتبع لهم قانون العودة الإسرائيلي الهجرة إلى إسرائيل كونهم من عائلات يهودية.

يشار إلى أن الأمر الذي يتوخاه "معهد سياسة الشعب اليهودي" هو أن تستثمر إسرائيل أكثر في المهاجرين منها من خلال إقامة أطر دائمة لهم في أوطانهم كي يكون هذا مدخلا لبقاء التواصل على "أمل" الهجرة مجددا إلى إسرائيل.

فإن الغالبية العظمى من المهاجرين يتوجهون إلى شمال القارة الأميركية، أكثر من النصف في الولايات المتحدة، وقرابة ٨٪ في كندا، إلا أن هذه الإحصائيات تتعلق فقط بمن ولدوا في إسرائيل وهاجروا، وهؤلاء قد يكونون أبناء أبناء هاجروا من قبل إلى إسرائيل وقرروا العودة إلى أوطانهم الأصلية. إلا أنه بناء على تقارير سابقة، إذا ما تم استعراض كل المهاجرين وأماكن انتشارهم فإن النسب ستقلب كثيرا، إذ أن ما بين ١٢-١٣ ألفا إلى ١٣ ألفا من الذين هاجروا في سنوات التسعين والأفنين من دول الاتحاد السوفيتي السابق وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية، عادوا إلى أوطانهم الأصلية، ونسبة جدية منهم قررت التخلي عن الجنسية الإسرائيلية. كما أنه وفق التقارير السابقة، فإن عشرات الآلاف من الذين هاجروا إلى إسرائيل من تلك الدول ما زالوا ينتقلون بشكل دائم بين وطنهم الأصلي وإسرائيل، ولهذا فهم ليسوا في عداد المهاجرين، الذين تعريفهم يتلخص بأن يكونوا خارج البلاد لعام كامل، دون أن يزوروا لبلاد لفترة ما.

وجاء في التقرير أن الغالبية الساحقة من المهاجرين من إسرائيل هم من الأجيال الشابة، إذ أن ٤١٪ منهم هم أبناء ٢٠ إلى ٣٩ عاما. كما أن الدافع الأكبر للهجرة هو البحث عن حياة هادئة ومستقبل مهني ومستوى معيشة أعلى، لذا فإن نسبة الأعلى للمهاجرين هي من أصحاب المؤهلات العالية. وهذا برز في تقرير خاص أصدره مكتب الاحصاء المركزي في شهر تموز الماضي، وقال إن نسبة "هجرة العقول من إسرائيل" في تزايد مستمر، وإن السنوات الثلاث الماضية شهدت تراجعها بنسبة ٢٢٪ في عدد الأكاديميين الذين عادوا بعد أن أمضوا سنوات عديدة في الخارج.

ويصدر مكتب الاحصاء المركزي الرسمي منذ سنوات تقريرا سنويا حول أعداد حملة الجنسية الإسرائيلية ذوي الألقاب

أو إذا ما زالوا على قيد الحياة. لكن ما هو لافته، أنه في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة، التي جرت في العام ٢٠١٥، قال مكتب الاحصاء المركزي إن نحو ٥١٠ آلاف شخص، من المشمولين في سجل ذوي حق الانتخاب، هم في عداد المهاجرين، وإن قلة قليلة جدا منهم تأتي إلى البلاد لممارسة حقها، إذ أن القانون القائم لا يجيز التصويت لمن هم في الخارج، باستثناء أعضاء السلك الدبلوماسي والجيش على مختلف تشكيلاته، ومن هم في مهمات رسمية، في يوم الانتخابات. ومنذ سنوات طويلة، هناك محاولة لنسن قانون يجيز للمهاجرين التصويت، وتلقى هذه المبادرة معارضة سياسية من منطلق أنها تشجع على الهجرة من إسرائيل.

وفي المعطيات التي ينشرها التقرير، استنادا إلى تقارير مكتب الاحصاء المركزي، يلاحظ ازدياد في أعداد المهاجرين سنويا، أو ممن يغادروا مع مؤشرات مكوث طويل الأمد، مثل شراء بطاقة سفر في اتجاه واحد، أو غيرها من المؤشرات. فمثلا في الأعوام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، غادر البلاد ما بين ٢١ ألفا إلى ٢٢ ألفا، وعاد بعد غياب طويل ما بين ١١ ألفا إلى ١٢ ألفا، ما يعني أن أعداد المهاجرين سنويا ارتفعت في السنوات الثلاث تلك، بنحو ١٠ آلاف شخص. ولاحقا، ابتداء من العام ٢٠٠٩، كان عدد المغادرين يتراوح سنويا في محيط ١٦ ألفا، بينما أعداد العائدين هبطت تدريجيا من ١١ ألفا إلى أقل من ١٠ آلاف شخص، وبالإمكان الاستنتاج أن الأزمة الاقتصادية العالمية في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، على وجه الخصوص، لعبت دورا في الهجرة إلى إسرائيل، ومنها بفعل أن الاقتصاد الإسرائيلي يعثر الأزمة العالمية بسرعة فائقة، وعاد إلى مسار النمو والانخفاض السريع في نسب البطالة.

ويستدل من التقرير أنه بناء على معطيات من العام ٢٠١١،

فرنسا بالذات، إذ بلغ عدد المهاجرين ٧ آلاف فرنسي، في حين تقول تقارير إن الهجرة من فرنسا في العامين الماضي والجاري مخيبة لأمال الوكالة الصهيونية وهي تسجل تراجعها حادا. والتجمع الثاني لليهود في أوروبا نجده في المملكة البريطانية المتحدة، إذ بلغ عددهم ٢٩٠ ألفا، ثم ألمانيا حيث يوجد أكثر من ١٧٧ ألفا، وتليها هنغاريا - قرابة ٤٨ ألفا ثم رومانيا - أكثر من ٩ آلاف، وبلغاريا - ألفا يهودي، فيما ينتشر قرابة ١٩٠ ألفا في دول أوروبية، في الاتحاد الأوروبي وخارجه. وكما يبدو فهذا العدد تقديري لدول يصعب إجراء تقديرات أو إحصائيات فيها لأبناء الديانة اليهودية.

أما في دول الاتحاد السوفيتي السابق، فقد بلغ عدد اليهود فيها مجتمعة قرابة ٢٧٧ ألفا، وهذا أقل بـ ١٦ ألف نسمة، مما كان عليه الأمر قبل عامين، وجزء من هذا التراجع ناجم عن الهجرة إلى إسرائيل. وأكثر تجمع في تلك الدول، في روسيا التي فيها ١٨٠ ألفا، تليها أوكرانيا - ٥٦ ألفا. وتعد أوكرانيا هدفا كفرنسا لاستقدام اليهود منها، إذ تستغل الصهيونية حالة الاضطراب القائمة بين أوكرانيا وروسيا، وانعكاس هذا أيضا على الأوضاع الاقتصادية هناك. وينتشر في باقي الجمهوريات السوفيتية السابقة ٤٣ ألف يهودي.

كما ينتشر في عدة دول آسيا أكثر من ١٩ الف يهودي، غالبيتهم في إيران. وفي القارة الأفريقية ما يقارب ٧٥ ألفا، أقل من ٧٠ ألفا منهم في جنوب أفريقيا، مقابل ٢٤٠٠ في المملكة المغربية، وعدد مماثل ينتشرون في عدة دول. أما في القارة الاسترالية، فيها ما يزيد عن ١٢٠ ألف يهودي، قرابة ١١٣ ألفا منهم في أستراليا، و٦٦٠٠ نسمة في نيوزيلندا ودول أخرى. ونشير هنا إلى أن التقرير يشير إلى نسبة الزواج المختلط بين اليهود وبناء الديانات الأخرى، إذ تبدأ في محيط ٣٥٪ في دول أوروبية، وحتى ٥٨٪ في الولايات المتحدة، وتصل إلى ٨٠٪ في دول الاتحاد السوفيتي السابق. وكما ذكر في سلسلة تقارير، فإن الزواج المختلط هو عامل أساس في تناقص أعداد اليهود، إلى جانب نسبة التكاثر الضئيلة لدى يهود العالم، وهي في حدود ١,٣٪، مقابل ١,٩٪ في إسرائيل.

وكما هو معروف فإن اليهودي المعترف بيهوديته هو من أمه يهودية، بغض النظر عن بيئته والدة. وفي هذه الحالة فإن الأبناء عادة يتبعون أبائهم، وفي حالة أن الأب يهودي والأم من ديانة أخرى، فإن المؤسسة لا تعترف بيهوديتهم. وهذه نقطة خلاف كبرى بين الليبراليين والمؤسسة الدينية اليهودية.

الإسرائيليون المهاجرون

وكما ذكر، ففي هذا التقرير السنوي لمعهد سياسة الشعب اليهودي، تم تخصيص حيز للهجرة الإسرائيلية المعاكسة، وتتعلق بحملة الجنسية الإسرائيلية اليهود وحدهم، إذ أن بضع عشرات آلاف قليلة من فلسطيني ٤٨ هم أيضا في عداد المهاجرين. وبحسب التقرير، فإنه حتى العام ٢٠١٥، كان عدد اليهود حملة الجنسية الإسرائيلية، أو الذين تنازلوا عنها حيث هم، بلغ ٥٧٥ ألف يهودي، ويقول التقرير إن هذا استنادا لعدة مصادر، من بينها مكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي، وأيضا استنادا لبحث في مركز الأبحاث في الكنيست صادر في العام ٢٠١٢.

ويقول التقرير ذاته إن عدد هؤلاء المهاجرين بلغ في العام ١٩٨٩ حوالي ٣٠٠ ألف، وارتفع في العام ١٩٩٩ إلى ٤٨٠ ألفا، وفي العام ٢٠٠٩، إلى ٥٤٢ ألفا. وهذه إحصائيات تخالف تقديرات سابقة، ظهرت في السنوات الأخيرة، كانت تتحدث ما بين ٧٣٠ ألفا إلى مليون شخص مقيمين في الخارج في عداد المهاجرين. وحسب محادثة هاتفية سابقة، مع الخبير الإسرائيلي، يبرقي على دي بيرغولا، فإن السجل السكاني الإسرائيلي، يبرقي على الأسماء، طالما لم يتم التبليغ عن وفاة الشخص، وأن هناك عشرات آلاف غادروا منذ سنوات طويلة، وليس معروفا أين هم،

كتب برهوم جرابسي:

يستدل من التقرير السنوي لـ "معهد سياسة الشعب اليهودي" التابع للوكالة اليهودية- الصهيونية، أن الزيادة في أعداد اليهود في إسرائيل لم تعد تغطي حالة تناقص أعداد اليهود في العالم بفعل الزواج المختلط، إذ يبلغ عددهم في العام الجاري ١٤٩ مليون نسمة، بزيادة مئة ألف فقط عن العام الذي سبق، وهذا يشمل زيادة في تقديرات مختلف حولها بشأن أعداد اليهود في الولايات المتحدة. والزيادة الحاصلة هي أقل من الزيادة في أعداد اليهود الإسرائيليين من دون الهجرة. ويعرض التقرير معطيات جديدة عن أعداد اليهود المهاجرين من إسرائيل بناء على عدة مصادر، ويتوقع أن يكون عددهم في حدود ٥٧٥ ألف نسمة حتى العام ٢٠١٥.

وتعقب عن تقرير هذا العام، ولأول مرة، تقديرات مستقبلية لأعداد اليهود في العالم، ولذا عدنا إلى تقرير "المعهد" ذاته في العام الماضي، إذ تبين أن التوقعات تشير إلى تراجع أعداد اليهود إلى نحو ١٣٨٢ مليون نسمة، وكما يبدو استنادا إلى تقديرات تعتمد على نسب الزواج المختلط بين اليهود، وبناء بيانات أخرى. ونشير هنا إلى أنه في السنوات الأخيرة، بدأت تصدر أبحاث تسعى إلى نقض الإحصائيات القائمة منذ سنوات طويلة، وبضمنها إحصائيات مكتب الاحصاء المركزي، وتدعي أن أعداد الأميركيان اليهود أعلى مما ينشر. وهذا الأمر ظهر في تقرير "المعهد" قبل عامين، حين استعرض أبحاث معهدين أميركيين، رفعا بقدر كبير أعداد الأميركيان اليهود، وذلك استنادا لتعريف الشخص لنفسه، وليس بموجب ما تعترف به المؤسسة الدينية، لذا فإننا نرى أنه في التقرير الحالي تثبتت زيادة ٣٠٠ ألف يهودي في الولايات المتحدة الأميركية، إذ يقدر التقرير عددهم في حدود ٧,٥ مليون نسمة، بينما العدد المتداول على مدى السنين، يتراوح ما بين ٥,٢٥ مليون إلى ٤,٥ مليون نسمة، من اليهود المعترف بيهوديتهم لدى المؤسسة الدينية الإسرائيلية.

وكما هو الوضع منذ عشر سنوات، فإن عدد اليهود الأكبر في العالم موجود في إسرائيل، إذ يبلغ عددهم ٧,٥ مليون نسمة. والتجمع الثاني من حيث الكبر في الولايات المتحدة الأميركية، إذ بلغ عددهم ٥,٧ مليون نسمة، بينما المعترف به إسرائيليا هو ٥,٢٥ مليون أميركي يهودي، وما يقدره المختص البارز في الديمغرافيا وأعداد اليهود في العالم سيرجيو دي بيرغولا، الذي اعترض قبل عام على التقديرات الجديدة، وقال إن عدد اليهود في الولايات المتحدة الأميركية ٥,٢٥ مليون أميركي، بزيادة نحو ٢٠٠ ألف عما كان ينشر حتى قبل أربع سنوات.

ويبلغ عدد اليهود في كندا ٢٨٨ ألفا، وهذا العدد أعلى بنحو ألفي يهودي، عما كان في التقرير السابق قبل عام. وتتميز كندا كالكارايل في أنها تحافظ على نفسها مع زيادة طفيفة سنويا، خلافا لباقي دول العالم، كما من المتوقع أن تكون في الزيادة الحاصلة في كندا، هجرة من دول أوروبية أو حتى من الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية.

ويقول التقرير إن عدد اليهود في أميركا اللاتينية تجاوز ٢٨١ ألفا، وهذا يقل بنحو ٤ آلاف عما قبل عام. والتجمع الأكبر لهم في الأرجنتين، التي فيها أقل من ١٨١ ألف يهودي، ثم البرازيل ٩٤ ألفا، والمكسيك ٤٠ ألفا، فيما يتوزع ٦٦,٣ ألف على باقي دول القارة الأميركية الجنوبية.

والتجمع الثاني لليهود نجده في أوروبا، من دون دول الاتحاد السوفيتي السابق، إذ بلغ عددهم ١,١١٣ مليون نسمة. والتجمع الأكبر في فرنسا التي فيها ٤٦٠ ألفا، وهذا أقل بنحو ١٨ ألفا عما كان في تقرير قبل عامين، والغالبية الساحقة من هذا التراجع ناجمة عن الهجرة إلى إسرائيل، التي سجلت في العام الماضي ٢٠١٥، ذروة غير مسبوقة منذ سنوات طويلة، من

ابتعاد اليهود في العالم عن ديانتهم في تزايد!

حوالي نصف الأميركيان اليهود يكتفون بتعريف أنفسهم بأنهم يهود ولا يرتبطون بالمؤسسات اليهودية الدينية والثقافية والاجتماعية* تقرير يؤكد مجددا أن غالبية الأجيال اليهودية الناشئة في الولايات المتحدة تبتعد عن الدوائر اليهودية

إلى قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، ويسمح بتخصيص مساحة قبالة حائط البراق لتكون مكان صلاة للمتدينين الاصلاحيين، الذين يؤدون صلاة مشتركة للرجال والنساء، وهذا التيار له حضور هامشي في إسرائيل، بينما هو التيار الديني الأكبر بين الأميركيان اليهود.

وحسب ما نشر في حينه، فإن ردود الفعل الأصعب على قرار نتنياهو، جاءت من الوكالة اليهودية الصهيونية، ومن الحركات الاصلاحية اليهودية في الولايات المتحدة، التي هي التيار الأقوى نشاطا بين الأميركيان اليهود، وقالت صحيفة "هآرتس" إن "كمية ردود الفعل التي وصلت من منظمات مختلفة لأميركان يهود، أوضحت شدة الالهانة. فمعظم اليهود في الولايات المتحدة هم من التيارات التعددية، وحتى المنظمات الأرثوذكسية في الولايات المتحدة تبدي تسامحا أكبر بكثير تجاه التيارات الأخرى، ولا بد أنها لا تستخدم كلمات حادة واقصائية جدا، مثلما يفعل الحريديم في إسرائيل".

وحذر الكاتب ميكي جاستين، في مقال له في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، يوم الثالث من الشهر الجاري، تشرين الأول، من أن اليمين الإسرائيلي يقود عملية من شأنها أن تؤدي إلى "قطع العلاقة بين المركزين الكبيرين للشعب اليهودي في إسرائيل وفي الولايات المتحدة. فرفض الهيكل، ورفض محاولات وجود تعدد ديني، وإغلاق مؤسسات الدولة أمام ممثلي اليهودية الاصلاحية والمحافظة، وضع عقبات أمام الدولة وسيطرة الأرثوذكسية المتزايدة على الحياة المدنية في إسرائيل - كل ذلك يتسبب لأغلبية الجالية اليهودية الأميركية بالشعور أن إسرائيل لم تعد بلادهم، وتصريحات غاضبة وفارغة من قبل وزراء الحكومة من اليمين تعزز هذا الانطباع فقط".

ويتابع جاستين كاتباً: "في إسرائيل يميلون إلى الاستخفاف باحتياجات ممثلي الجالية اليهودية الأميركية، لأن هذه يتم طرحها بصيغة حذرة ومحترمة، وليس بأسلوبنا السياسي، لكن الحقيقة هي أن زعماء الجالية يمثلون بدرجة كبيرة العالم القديم الذي يؤيد دولة إسرائيل، لكن في الجيل الجديد لشباب يهود الولايات المتحدة نسمع أصوات أكثر حدة تؤكد أنهم يعتقدون بأن الالهانات الصادرة من القدس اجازت منذ زمن الحذور، وبأن إسرائيل تحولت من دولة الشعب اليهودي إلى دولة الأقلية الأرثوذكسية".

الأحزاب الدينية، يفرض شروطها على الصلاة أمام حائط البراق، أو حسب التسمية اليهودية "الحائط الغربي للهيكل"، بما يمنع الاصلاحيين من أداء طقوسهم، التي فيها اختلاط في الصلاة بين الرجال والنساء.

أولى مستوى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ووفق استطلاعات وما أورده تقرير العهد ذاته، فقد صوت نحو ٧٠٪ من الأميركيان اليهود للحزب الديمقراطي، ومرشحته للرئاسة هيلاري كلينتون، بينما نسبة الذين دعموا الرئيس الحالي دونالد ترامب من اليهود، كانت في حدود ٢٤٪. وهذا نمط تصويت قائم على مدى عشرات مرات السنين. وفي المقابل، فإن الائتلاف الحاكم الإسرائيلي، وبالإساس حزب الليكود، وتحالف أحزاب المستوطنين، والأحزاب اليمينية، كانت داعمة بشكل علني وواضح لترامب ولخطابه المتطرف. وهذا الدعم انعكس في السلك الوظيفي في طواقم البيت الأبيض والرئيس على وجه خاص، إذ أنه اختار مستشاريه اليهود من التيار الصهيوني الأشد تطرفا، والمنسجم كليا مع اليمين الاستيطاني الإسرائيلي، مثل مستشاره الخاص زوج ابنته جاريد كوشنير، والمبعوث الخاص للشرق الأوسط جيسون غرينبلات، والسفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان، بينما تقول تقارير إن تعيين السفيرة في الأمم المتحدة نيكي هيلي جاء بغضف من اللوبي الصهيوني اليميني المتطرف.

ويشير التقرير إلى أن قطاعا واسعا من اليهود الليبراليين شاركوا في الأشهر الماضية في المظاهرات الاحتجاجية ضد ترامب، وهذا ما يعد بشكل واضح اعتراض غالبية الأميركيان اليهود على سياسات حكومة بنيامين نتانياهو كزعيم لليمين المتطرف. والقضية الثانية، المتعلقة بالتيار الديني الاصلاح، تعود إلى أشهر قليلة ماضية، حينما وضع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو كل ثقته لتجديد الأمانة القديمة المتجددة التي تفجرت بين العلمانيين والمتدنيين، بعد أن وصلت إلى داخل ائتلافه الحاكم، وطالت بقدر كبير يهود العالم، وبالذات أكبر تجمع لهم بعد إسرائيل، الولايات المتحدة الأميركية. فقد اندلع الصدام في أعقاب نجاح كتلتي المتدينين المتشددين "الحريديم" في الائتلاف الحاكم، "يهדות هتורה" التي تمثل الحريديم الأشكناز (الغربيين)، و"شاس" التي تمثل الحريديم السفراديم (الشرقيين)، في فتح المجال أمام تشريع قانون من شأنه أن يلغي علني الوسط، الذي تحول

في المنظمات اليهودية ولا تتبرع لها، ولا تربط نفسها بإسرائيل، أو بالمجتمعات اليهودية في أنحاء العالم، كما أنها لا ترى نفسها مرتبطة بما يسميه التقرير "الشعب اليهودي" ومستقبله. وجاء أيضا أن الارتفاع الكبير في نسبة الذين لا يرتبطون بالمؤسسات اليهودية الدينية والثقافية والاجتماعية، بات يشكل تحديا للمجتمع اليهودي، وكما يبدو فإن هذا ناجم من الاعتقاد أن تلك الشريحة هي الأقرب للخروج من التعريف اليهودي كليا، لأن هذه الشريحة هي صاحبة النسبة الأعلى للزواج المختلط مع ديانات أخرى، وهذا يساهم في تراجع أعداد اليهود أكثر في العالم.

الجانب الآخر الذي يطرحه المعهد هو أن ابتعاد هذه النسبة العالية عن يهوديتها يقلص نسبة التيار الليبرالي بين اليهود أنفسهم، أمام ارتفاع نسبة المتدنيين بشكل عام، والمتزمتين بشكل خاص، ما يعني زيادة تقاطع والتناقض في الرؤى.

كما خلف كل هذا الفصم المعجري، إن صرح التعبير، لوضعية الأميركيان اليهود، تقف حسابات الحركة الصهيونية المتعلقة باحتمالات الهجرة إلى إسرائيل، ومهروف أن أعداد المهاجرين سنويا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل هاشمية جدا، قياسا بأعداد اليهود هناك (٤,٥ مليون نسمة)، وتتراوح ما بين ألفين إلى ٢٥٠٠ شخص، ولكن هم النسبة الأعلى من بين المهاجرين عقائديا، بمعنى ليس بدوافع اقتصادية، وبالإمكان القول إن هذا المعدل السنوي يعني أن ميزان الهجرة بين إسرائيل والولايات المتحدة يعد سلبيا لصالح الولايات المتحدة، استنادا للتقارير الإسرائيلية التي تؤكد أن غالبية الإسرائيليين المهاجرين سنويا، تنجح إلى الولايات المتحدة. كذلك فإن مئات آلاف الإسرائيليين يقيمون لفترات طويلة سنويا في الولايات المتحدة، دون أن يكونوا في عداد المهاجرين.

العلاقة مع يهود العالم

على صعيد العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والأميركان اليهود، رأينا في العام الأخير نقطتي صدام بارزتين، الأولى كانت في انتخابات الرئاسة الأميركية، فقد واصلت غالبية اليهود المطلقة اتخاذ موقف بخلاف موقف الائتلاف الحاكم الإسرائيلي، والمسألة الثانية هي انصاع حكومة بنيامين نتانياهو لإملاءات

كما في كل تقرير سنوي يخصص "معهد سياسة الشعب اليهودي" جانبا لمسألة الهوية والانتماء لدى يهود العالم، عدا اليهود الإسرائيليين. وبحسب الاعتقاد فإن الانتماء للديانة، على وجه خاص، وبأي مستوى كان، قد يكون مقدمة لاستعداد اليهودي للهجرة من وطنه نحو إسرائيل؛ بينما هذه الجاهزية تتراجع بقدر كبير جدا، لدى من يكتفون بتسمية أنفسهم يهودا من دون أي ارتباط بمؤسسات دينية وثقافية في أوطان اليهود المختلفة في العالم.

واستعرض التقرير سلسلة من المعطيات الصادرة عن استطلاعات تجريها معاهد أميركية تعنى بالشأن اليهودي، في سعي لمعرفة مدى تقارب أبناء الامة اليهودية لديانتهم، ومن ثم للمؤسسات الدينية والصهيونية، بدءا من مدارس اليهود الخاصة، ومزة أخرى في هذا التقرير تمت الإشارة إلى ابتعاد الأجيال الناشئة أكثر فأكثر عن الدوائر اليهودية، وينظر الحركة الصهيونية وإسرائيل، فإن الانخراط في المدارس والمؤسسات اليهودية هو مؤشر ومقدمة لتمسك الأجيال الناشئة بديانتهم، ورغم إثارة هذه القضية بشكل مكثف في العقدين الأخيرين، إلا أن كل الأبحاث والاستطلاعات تدل على تراجع مستمر في نسب المخترطين في هذه المؤسسات.

وحسب التقديرات الواردة في التقرير، فإن حوالي نصف اليهود لا ينتمون لدوائر ومؤسسات يهودية، وإنما يكتفون بمجرد التعريف اليهودي العام لهم، ووفق تقارير نشرت في السنوات الأخيرة، فإن من بين أسباب ابتعاد الأجيال الشابة عن اليهودية والمؤسسات الصهيونية، هو ابتعاد الهالي عن هذه المؤسسات وعدم ارسال باناتهم إليها، فمثلا في الولايات المتحدة الأميركية ٢٥٪ فقط من اليهود يرسلون أبناءهم إلى مدارس ومؤسسات يهودية، وترتفع هذه النسبة في فرنسا إلى ٤٠٪، وفي بريطانيا إلى ٦٠٪، وتحيط في ألمانيا إلى ٢٠٪، وفي دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى ١٥٪.

ويقول تقرير معهد "سياسة الشعب اليهودي"، إنه بناء على استنتاجات معهد "ييو" الأميركي، من يعرفون أنفسهم بأنهم مجرد يهود، دون الاقتراب من الدين ومؤسساته، يختلفون بقدر كبير عن اليهود المخترطين بتلك المؤسسات، فمثلا المجموعة غير المنخرطة لا تساهم

تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي»:

أمام إسرائيل فرصة كي تكرس هويتها اليهودية!

***المعهد يرى أن إسرائيل لا تواجه تهديدات من جيوش نظامية لكن الصورة قد تتبدل خاصة من ناحية سورية وإيران* "على إسرائيل أن تستغل وجود رئيس أميركي مؤيد لها كي تحقق إنجازات إقليمية وأيضاً على صعيد المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية والحل الإقليمي"!**



مستوطنون من اليمين المتدين في مهمة نهب.

اليهودي "من أن تتحول إسرائيل إلى موضوع خلافي بين الحزبين الأميركيين، الجمهوري والديمقراطي. ويقول التقرير "إن التأييد لإسرائيل العابر للأحزاب في الولايات المتحدة الأميركية، هو الكنز السياسي والاستراتيجي الأول لإسرائيل. ومن أجل الحفاظ عليه، أمام حالة التقاطب الأميركي الداخلي، من الأفضل لإسرائيل أن تميز بين احتياجاتها لتطوير علاقات العمل للأفضل مع إدارة الرئيس دونالد ترامب، وبين التماثل الأيديولوجي مع هذه الإدارة". ويتابع التقرير "إن على حكومة إسرائيل أن تحافظ على علاقاتها الوثيقة مع كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، بموازاة الحفاظ على علاقات جيدة مع القطاعات الليبرالية في الجمهور اليهودي، حتى وإن أبدت هذه القطاعات انتقادات تجاه إسرائيل".

ويقول التقرير "لأنه لأول مرة في التاريخ من الممكن أن تتحول إسرائيل إلى موضوع خلافي حزبي، لدى الجمهور الأميركي بشكل عام. فقد أظهر استطلاع لمعهد بيو الأميركي، أن ٨٠٪ من أعضاء الحزب الجمهوري يعبرون عن تأييدهم لإسرائيل. بينما أقل من ٥٠٪ من أعضاء الحزب الديمقراطي يؤيدون المواقف الإسرائيلية من الفلسطينيين. ومع أن هذا الأمر لم ينعكس في الكونغرس الأميركي، إلا أنه على المستوى الميداني، فإن التراجع في التأييد لإسرائيل بات مقلقا، خاصة وأن هذا الخلاف يلع أيضا إلى الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية".

تهديدات جيوش نظامية، إلى جانب قوتها الاستراتيجية، ووجود رئيس مؤيد في واشنطن، أمام إسرائيل فرصة لإجراءات استراتيجية، تضمن مستقبلا لها كدولة يهودية وديمقراطية". ويتوقف التقرير عند نواح عدة في شبكة العلاقات بين إسرائيل وبين المنظمات الأميركية اليهودية وجمهور أبناء الديانة اليهودية ككل في الولايات المتحدة، وكما في تقارير سابقة، فإن "معهد سياسة الشعب اليهودي" يلقي وزنا كبيرا لمثلث العلاقات: إسرائيل- الأميركيان اليهود- السلطات الأميركية. وهو يرى أن على إسرائيل أن تسعى بشكل دائم إلى ضمان علاقات وطيدة مع الجمهور الأميركي اليهودي بكل تنوعاته، وأن تأخذ بالحسبان دائما التنوع الثقافي والسياسي القائم بين الجمهور اليهودي الثاني في العالم من حيث حجمه، برة مليون نسمة.

ويقول التقرير إن ترامب لا يحظى بشعبية لدى غالبية الأميركي اليهود، وبشكل خاص لدى الجمهور العلماني (الذي يشكل الغالبية)، وبشكل خاص الشباب منهم، وجاء في التقرير "إن على إسرائيل أن لا تتسبب في وضع اليهود أمام وضعية يضطرون فيها إلى الاختيار ما بين مبادئهم الديمقراطية والليبرالية، وبين إسرائيل، خاصة وأن مجموعات واسعة من الأميركيان اليهود ترى أن إسرائيل في طريق التراجع عن مبادئ وقيم ديمقراطية". ويبرز في التقرير تحذير "معهد سياسة الشعب

العلاقات مع إسرائيل"، حسب ادعاء التقرير ذاته، وعلى مستوى الحلبة الدولية، يرى التقرير أن مكانة إسرائيل العالمية تركزت على قوتها العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية، فالتكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة منحت إسرائيل اسما عالميا، وهذا انعكس في زيارات مهمة جدا قام بها رئيس الوزراء إلى الصين والهند وإلى العديد من الدول الأفريقية. كذلك فإن مخزون الغاز الذي تكشف في السنوات الأخيرة من شأنه أن يعزز مكانة إسرائيل. ويقول التقرير "إنه على الرغم من التطور في مكانة إسرائيل، فإن المحاولات لضرب مكانة إسرائيل الدولية تتواصل، من خلال نشاطات المقاطعة وسحب شرعية إسرائيل، وأضرار هذه الحملات ما تزال ماثلة، وأبرز تعبير لها، قرار منظمة اليونسكو، الذي تجاهل العلاقة اليهودية التاريخية بجبل الهيكل (المسجد الأقصى المبارك)، والقرار الذي يصف مغارة المكفيل (الحرم الإبراهيمي الشريف) والبلدة القديمة في الخليل بأنهما موقع تراثي فلسطيني واقع تحت أخطار كبيرة"، بفعل الاحتلال.

ويحتم التقرير هذا الشباب قائلا إنه "أمام التحديات التي فيها أخطار، تمثل أمام إسرائيل فرصة ليست قليلة، من أجل تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وتوطيد العلاقات مع الدول العربية السننية، وأن تلجم مخاطر ولوج إسرائيل نحو دولة ثنائية القومية، وبهذا خسارة الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، فكون إسرائيل متحررة من

الجبهة السورية القريبة، عند الحدود (خط وقف إطلاق النار) في مرتفعات الجولان، من خلال خلق دهليز استراتيجي بين طهران والبحر الأبيض المتوسط. وهو دهليز من شأنه أن يحقق لإيران تأثيرا كبيرا وأن يزيد من قوة حزب الله العسكرية".

في المقابل، حسب التقرير، فإن "العلاقات الأمنية بين إسرائيل ومصر والأردن ودول سنينة تعزز. والتعامل مع إسرائيل هو كشرية وكمساعدة في مواجهة التحديات الأساسية؛ مساعي إيران النووية والعدوانية، وإرهاب الإسلام المتطرف، فقد تم لجم مسعى إيران لتحقيق سلاح نووي، إلا أن هذا التهديد تم تأجيله، ولم يسقط عن جدول أعمال إيران، فالاتفاق النووي الدولي مع إيران يسمح لها بزيادة تفوقها النووي، وتأثيرها الإقليمي، في الوقت الذي تسجل فيه إيران إنجازات في سورية ولبنان والعراق واليمن".

وتابع التقرير أن الرئيس الأميركي باراك أوباما "كان مستعدا لرؤية إيران كشرية في الحل الإقليمي، وتحفظ من اعتبار السعودية ككنز أمني للولايات المتحدة، أما الرئيس ترامب فإنه يقف من دون أي تحفظ إلى جانب الدول السنينة، ضد إيران". أما "الوضع في سورية فهو يعمل في داخله أخطارا على إسرائيل، وبالأساس في أعقاب تعزيز وجود إيران في سورية كعامل أساس في حلبة مجاورة لإسرائيل، فيمساعدة روسيا وإيران، يوسع الرئيس السوري بشار الأسد المناطق الواقعة تحت سيطرته، وهذا الواقع من شأنه أن يجعل حزب الله والحرس الثوري الإيراني قريبين من الحدود مع إسرائيل في مرتفعات الجولان. وعلى إسرائيل أن تواصل جهودها للجم هذا التطور، إن كان من خلال تجنيد الولايات المتحدة لمساعدتها، أو عبر استمرار التنسيق مع موسكو".

وجاء أيضا أنه "حتى الآن، نجحت إسرائيل في إقامة علاقات عمل فعلية وناجعة مع روسيا، نجحت من خلالها في الدفاع عن مصالحها. إلا أن نصب صواريخ 5٢٠٠ و 5٤٠٠ في سورية يؤكد حجم الخطر الذي يتعين على إسرائيل أن تتبناه، من أجل الاستمرار في احباط نقل كميات أسلحة إلى حزب الله، من دون أن يؤدي هذا إلى احتكاك مع موسكو، وعلى الرغم من أن جيش بشار الأسد مرهق بفعل سنوات الحرب الأهلية التي لم تنته بعد، وأن حزب الله غارق في القتال في سورية، وحركة حماس معزولة وضعيفة، فإنه ما تزال هناك إمكانية لان تنشوب مواجهات عنيفة مع هؤلاء الأعداء، خاصة وأن انتفاضة الأفراد لم تنته، وقد تظهر بوجوه عدة، خطيرة، خاصة إذا ما أخذت طابعا دينيا".

أما بشأن العلاقات مع تركيا فيقول التقرير "إن العلاقات مع تركيا تشكل نموذجا لحقيقة أن الشرق الأوسط متقلب، وهذا وضع يلزم إسرائيل بالحد، إلى جانب اتباع المهنية الاستراتيجية. فالتفاق المصالحية بين إسرائيل وتركيا في حزيران ٢٠١٦، وتطور العلاقات، بما يشمل قطاع الغاز، لم يمنع الرئيس أردوغان من مهاجمة إسرائيل بتعليق قاسية، من خلال اتهامها بتفجير المسجد القدس، واتباع إجراءات أبارتهايد". و "الاحتمال بأن يغير لابيون في المنطقة شكل تعاملهم مع إسرائيل هو أحد مصادر القلق في إسرائيل، وكذلك من صفقة الأسلحة الأميركية للسعودية، بقيمة ١١٠ مليارات دولار، والتي أجزاء منها من شأنها أن تمس بجودة التفوق العسكري الإسرائيلي، كذلك فإن تحسن علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية التقليدية في الشرق الأوسط، وهو أمر إيجابي، من شأنه أن ياتي على حساب

حذر التقرير السنوي لـ "معهد سياسة الشعب اليهودي"، التابع للوكالة اليهودية- الصهيونية، والذي يقف على رأسه المستشار الأميركي دينيس روس، من أن إسرائيل أمام تحديات إقليمية، على الرغم من عدم وجود تهديد من جيوش نظامية في المنطقة لها، وبشكل خاص بسبب تركز إيران في سورية. وقال التقرير إن على إسرائيل أن تستغل وجود رئيس أميركي داعم ومؤيد لها في البيت الأبيض، من أجل تحقيق إنجازات في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، بشكل يمنحها من الولوج نحو دولة ثنائية القومية، تفقد فيها إسرائيل هويتها "اليهودية الديمقراطية"، بحسب ما أكد.

وفي مجال العملية التفاوضية الفلسطينية- الإسرائيلية، يقول التقرير إن الرئيس دونالد ترامب يكرر تصريحاته حول طموحه لإحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية بشكل عام، ومع الجانب الفلسطيني بشكل خاص، وعلى أساس هذا، فإنه يؤجل تنفيذ وعده بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، كي لا يمس باحتلالات دفع المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية. ويضيف أن استمرار قيادة الولايات المتحدة الأميركية لعملية السلام، يخلق لإسرائيل فرصة للدفع نحو حل مصالحة الوسط المؤيد (الإسرائيلي)، ولكن من شأنه أيضا أن يضع إسرائيل أمام ضغوط لتنفيذ تنازلات مؤلمة، وربما في نهاية المطاف أن تلقى هذه التنازلات بظلالها على علاقات إسرائيل مع إدارة ترامب، مهما كان مؤيدا لإسرائيل.

ويتابع التقرير "إن تحركات الرئيس الأميركي حتى الآن عكست النوايا لدمج دول سنينة معتدلة، في إطار الحل الإقليمي، الذي يضم أيضا الجانب الفلسطيني. إلا أنه حتى الآن ليس واضحا بأي شكل سيكون الحل، فالخارج الفلسطيني متفرق جغرافيا وتنظيميا، ولا تبدو في الأفق وحدة صفوف حقيقية بين حركتي فتح وحماس" (التقرير صدر بطبيعة الحال قبل اتفاق المصالحة في القاهرة، لكن إسرائيل الرسمية والاعلامية تشكل في احتمال نجاح الاتفاق).

ويستند التقرير إلى استنتاجات إسرائيلية تدعي وجود خلل في السلطة في رام الله وفي غزة، ويضمن ذلك التوقعات والفرضيات الإسرائيلية بنشوب ما أسماه التقرير ذاته "معركة خلافة للرئيس أبو مازن"، وفي المقابل، فإن تقرير المعهد ذاته لا يرى تغيرا جوهريا في نهج حركة حماس، حتى بعد التغيرات السياسية فيها، بحيث أن الفجوات في المواقف بينها وبين إسرائيل ما تزال واسعة، وهذه الحال من ناحية التقرير، "تدل على حجم التحدي الذي أخذته الرئيس ترامب على عاتقه"، وختم التقرير هذا الباب قائلا "إن ترك الولايات المتحدة الأميركية لعملية السلام، أو تقييد مساهمتها فيها، هو أمر خطير بالنسبة لإسرائيل، لأن هذا سيسمح لقوى عالمية أخرى، ليست مؤيدة لإسرائيل، بأن تحل مكان الولايات المتحدة في الوساطة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني".

التحديات والفرص

في باب التحديات والفرص الماثلة أمام إسرائيل يقول التقرير "إنه في الوقت الذي يعم فيه العنف في الشرق الأوسط العاصف، فإن إسرائيل لا تتفك، كما في الماضي، أمام تهديد عسكري فوري من دولة مجاورة، أو من تحالف عربي إقليمي. إلا أنه هذا الأمر المشجع من شأنه أن ينقلب كلياً، في حال نجحت إيران في توطيد تواجد قواتها في

باحث في «معهد أبحاث الأمن القومي»:

سبب الرد الإسرائيلي «المعتدل نسبيا» على اتفاق المصالحة الفلسطيني يعود إلى عدم الرغبة بالدخول في مواجهة مع ترامب والسياسي!

بتفاهم الوضع هناك، كما أن تنفيذ البنود التي جرت الموافقة عليها كلها سيسمح بعودة وجود أمني واسع للغاية للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة، يشمل أولا حملة السلاح الذين يعملون في المجالات المدنية، الشرطة الزرقاء، وحدات الأمن الداخلي، والاستخبارات العامة، وسيكون هناك نحو ٢٠ ألف شخص تابعين للحكومة السلطة، ثانيا، اضطرت حماس إلى إبعاد قواتها عن المعابر، بما في ذلك معبر رفح، واستبدالها بقوات تابعة للسلطة، على ما يبدو من الحرس الرئاسي، لكن بالنسبة إلى أعضاء فتح ما يزال هناك تحد صعب طرحه الموضوعات التي تسمى "الموضوعات الوطنية"، وخاصة تحقيق هدف "حكومة واحدة، وسلاح واحد"، أي خضوع جميع العناصر المسلحة لسيطرة السلطة.

وبالنسبة إلى حماس أشار إلى أنها اضطرت إلى الموافقة على هذا الاتفاق بسبب تفاهم الوضع في قطاع غزة في أعقاب الخطوات التي اتخذتها السلطة، كما أثر على حماس اعتمادها على مصر التي تسيطر على المخرج الوحيد للقطاع الذي لا يخضع لسيطرة إسرائيل، وكذلك تفاهم النزاع بين الدول السننية بزعامة السعودية وقطر مما أدى إلى قطعية بين حماس والمصدر الأساسي لمساعدتها المالية. كما لعبت التغييرات التي طرأت على زعامة حماس دورا مهما، فقد انتخب إسماعيل هنية رئيسا للمكتب السياسي للحركة بدلا من خالد مشعل، وانتخب يحيى السنوار من الذراع العسكرية زعيما للحركة في قطاع غزة، وكانت النتيجة عمليا انتقال مقر قيادة حماس إلى غزة وتحول السنوار إلى شخصية مهمة. وبخلاف التقديرات التي سادت إسرائيل بعد انتخاب السنوار، والتي مفادها أن هذا الانتخاب معناه سيطرة الذراع العسكرية على الذراع السياسية، وانتهاج السنوار سياسة أكثر كفاحية، فإن شخصيته المهيمنة تسمح عمليا للذراع السياسية بفرض إرادتها على الذراع العسكرية، وتجلي ذلك في تصريح السنوار بأنه "سيكسر عظام" الذين يعارضون خطواته، ولقد تبين السنوار سياسة براغماتية وعقلانية، ووفقا لتحليله للوضع فإن مفتاح حل مشكلات غزة موجود في مصر وليس في إيران، وهو يتصرف تبعا لذلك.

تهدئة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وربما حله في المستقبل، كما أن ما أسماه "السيناريو اللبناني" هو أيضا أفضل بكثير من الوضع الحالي، لأنه سيؤدي إلى استقرار قطاع غزة، وسيفيد أكثر النشاطات العسكرية لبحاس، وسيكون معناه أن تمنح حماس الحكومة في رام الله قيادة العلاقات السياسية مع إسرائيل بما في ذلك المفاوضات معها. وأعرب الباحث عن اعتقاده بأن اتفاق المصالحة هو نتيجة مبادرة مصرية مدعومة من الأردن والسعودية والإمارات العربية، ودول أخرى تنتمي إلى الكتلة السننية البراغمتية، وتهدف المبادرة إلى خدمة مصالح مصر والكتلة السننية عامة، وقطع علاقة حماس بحركة الإخوان المسلمين، وبالذات التي تؤيد الحركة، مثل قطر وتركيا، ومنع انجرار حماس إلى حضن إيران والحؤول دون تعاون بين حماس والمجموعات الجهادية، وخصوصا الموجودة في شبه جزيرة سيناء، وتفاذي نشوب عنف بين إسرائيل وحماس يمكن أن يتسبب بتحويل الانتباه عن المشكلات الأساسية التي تعانيها الكتلة السننية، وهي الإسلام الجهادي، والإخوان المسلمين، وإيران، والإضرار بقدره هذه الدول على مواجهتها، وأيضا بالتعاون مع إسرائيل، وأخيرا ترميم مكانة مصر الحالية في العالم العربي من خلال استئناف دورها المركزي في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية.

وتابع أنه في مرحلة أولى نجحت مصر في تحقيق هدف إبعاد حماس عن الإخوان المسلمين وعن المجموعات الجهادية عندما نشرت حماس ووقتها السياسية الجديدة التي قطعت فيها العلاقة مع حركة الإخوان المسلمين، وتهددت بوقف الصلات مع المجموعات الجهادية التي تنشط في سيناء، وبالتعاون مع مصر في مباربتها، وفي مرحلة ثانية جرى التوصل في القاهرة إلى اتفاق مصالحة بين فتح وحماس.

ورأى أنه في الاجمال، فإن الرئيس محمود عباس وحركة فتح رضايان عن اتفاق المصالحة، وبالنسبة إليهما، فإن توقيع الاتفاق، وفي هذا الإطار حرمان محمد دحلان من القيام بأي دور، هو انتصار تحقق نتيجة استعدادهما الجازم لاتخاذ تدابير قاسية ضد قطاع غزة، وحرمانه من موارد مالية والتسبب

في لبنان، حكومة مركزية في بيروت، في مقابلها يحتفظ حزب الله بميليشيا مسلحة غير خاضعة للحكومة المركزية، بينما تصر زعامة السلطة على تطبيق مبدأ سلطة واحدة مع سلاح واحد، وفي هذه الأثناء جرى تأجيل النقاش في هذه المسألة. وهذه المسألة لها صلة أيضا بعلاقة حماس مع إيران، فالذراع العسكرية للحركة تعتمد على المساعدة من إيران، واستمرار هذه المساعدة يفرض عليها مواصلة تطوير علاقاتها مع طهران؛ ٢- انضمام حماس إلى منظمة التحرير وقبولها بشروطها، فحماس معنية بالانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية كخطوة تسمح لها بالسيطرة على المنظمة، بينما تسعى فتح إلى ضم حماس ضمن شروط تقييد وتقليص قدر الإمكان؛ ٣- قضية الانتخابات، حيث يؤيد الطرفان إجراء انتخابات للمجلس التشريعي وللرئاسة، لكن فقط ضمن شروط تضمن نجاحهما، ومن هنا الخلاف بشأن أسلوب الانتخابات.

ورأى بروم أن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة. في السيناريو الأول يجري تنفيذ الاتفاقات التي جرت الموافقة عليها، لكن الموضوعات الوطنية المفتوحة تبقى موضع خلاف، وعلى الرغم من ذلك يقرر الطرفان عدم تطعيم الأواني، وبهذه الطريقة سينشأ توازن جديد في قطاع غزة حيث سيكون للطرفين وجود عسكري، وهذا الواقع سيكون شبيها جدا بالواقع في لبنان، على الرغم من أن الحكومة الفلسطينية ستظل معادية للذراع العسكرية في حماس وستحاول تقييد نشاطها، وستكون لها الحرية في إجراء مفاوضات مع إسرائيل، في السيناريو الثاني، سيؤدي عدم الاتفاق على هذه القضايا إلى انهيار الاتفاق وعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل توقيعه، وفي السيناريو الثالث، الذي يحفظه ضئيلا، يتوصل الطرفان إلى الاتفاق أيضا على القضايا الوطنية وينفذانها.

وبموجب قراءته، في جميع الأحوال من الأفضل أن تواصل إسرائيل سياستها التي لا تعارض بصورة فعالة اتفاق المصالحة هذا، وتتعاون مع الولايات المتحدة ومصر والسلطة الفلسطينية، كما أنه من الأفضل وجود وضع يكون للفلسطينيين فيه حكومة واحدة تمثلهم أمام إسرائيل، ويمكن أن يشكل ذلك فرصة أفضل للتقدم، ولو بصورة تدريجية ومحدودة، نحو

قال شلومو بروم، الباحث المتخصص في الشؤون الفلسطينية في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إن التوقيت الحالي لاتفاق المصالحة الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس ملائم بالنسبة لسلك إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وحكومة إسرائيل.

وأضاف بروم في سياق مقال تقدير موقف ظهر في موقع معهد الدراسات المذكور في بداية هذا الأسبوع، أنه يبدو أيضا أن طاقم المفاوضات الأميركي برئاسة جيسون غرينبلات يؤيد عملية المصالحة ويدفع نحو تحقيقها، على افتراض أن ذلك سيرزق عميق من أمام العملية السياسية الإسرائيلية الفلسطينية، كما صرحت اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة في ١٩ أيلول الماضي بأن هناك حاجة إلى إعادة القطاع إلى سيطرة السلطة الفلسطينية، وكان من الواضح أن مثل هذه الخطوة ستكون ممكنة فقط من خلال اتفاق مصالحة بين الحركتين.

ورأى أن حكومة إسرائيل أيضا ردت على الاتفاق بإعتدال نسبي، وعلى الرغم من تصريحاتها ضد الاتفاق، فهي لم تتخذ أي خطوة عملية ضد السلطة الفلسطينية بعد التوقيع. ويرأيه فإن عدم وجود ر يعود بصورة أساسية إلى عدم الرغبة بالدخول في مواجهة مع إدارة ترامب ومع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لكن هذا يكشف في الوقت نفسه إدراكا داخل إسرائيل بأن «الاتفاق سيساهم في استقرار الوضع في قطاع غزة، وفي منع جولة عنف إضافية بين إسرائيل وحماس»، وأشار الباحث إلى أن المحاولات السابقة للمصالحة بين فتح وحماس انتهت بالانهيار حتى بعد توقيع الاتفاقات وبدء تطبيقها، وذلك بسبب رؤية الطرفين شبكة العلاقات بينهما كلعبة خاسرة كل ربح فيها طرف هو خسارة للطرف الآخر، وكل منهما معني بالاتفاق فقط لأن تطبيقه سيؤدي في نهاية الأمر إلى هيمنته المطلقة، وقد أدت هذه الدينامية إلى انهيار أو عدم تطبيق محاولات سابقة لتسوية العلاقات بين المعسكرين، وأيضا بسبب عدم الاتفاق على «الموضوعات الوطنية»، ومن بينها ما يلي: -مسألة خضوع ذراع حماس العسكرية للحكومة الفلسطينية، وسعي حماس إلى واقع يشبه الوضع القائم

"المشهد" الاقتصادي

موجز اقتصادي

شركة تنوفا تواصل تراجع سيطرتها على سوق منتجات الألبان

قال تقرير جديد إن نسبة احتكار شركة تنوفا لمنتجات الألبان والأجبان الإسرائيلية هيبت لأول مرة منذ ٧٠ عاما، إلى ما دون ٥٠٪، وباتت تحديدا (٤٩٪)، بعد أن كانت هذه الشركة تحتكر أكثر من ٩٠٪ من احتياجات السوق قبل عشرات السنين، قبل دخول شركات إسرائيلية أخرى إلى السوق، ومن ثم توسيع حجم الاستيراد.

ويقول التقرير إنه في العام ٢٠١٣، كانت شركة تنوفا تسيطر على ما يلامس ٥٨٪ من السوق، واستمر الهبوط إلى العام الماضي ٢٠١٦، إذ كانت النسبة ٥١٫٧٪، وسجلت تراجعا آخر هذا العام، في حين أن الشركة الإسرائيلية المنافسة شتراوس تحافظ على نسبة سيطرة على السوق، منذ العام ٢٠١٣ وحتى العام الجاري، ما بين ٢٦٪ إلى ٢٧٪، بينما الشركة الإسرائيلية الثالثة تارا، ارتفعت تدريجيا من أقل من ١٠٪ في العام ٢٠١٣، إلى محيط ١٣٪ في العامين الماضي والجاري.

وحسب المعطيات ذاتها، فإن الاستيراد والشركات الأخرى ضاقت حصتها من ٦٣٪ في العام ٢٠١٣، إلى ١٢٫٤٪ في العام الجاري، بعد أن كانت في العام الماضي تسيطر على ٩٧٪ من حجم السوق، ويشار إلى أنه منذ سنوات طويلة يطالب القطاع الاقتصادي بتحرير السوق أمام الاستيراد والمنافسة، بادعاء أن الاحتكار يبيخ على الأسعار عالية.

وكما يبدو فإن من أبرز العوامل التي ساهمت في تراجع نسبة سيطرة تنوفا على سوق الألبان والأجبان، هو منتج الأجبان الصفراء، التي ارتفع استيرادها في العام الأخير، وهي حاليا في حدود ١٤٪ من احتياجات السوق، ولكن النسبة سترتفع بقرار من اللجنة الحكومية، إلى حوالي ٢٥٪ من احتياجات السوق، بمعنى ٦١٠٠ طن من الأجبان الصفراء، التي تعد من أبرز منتجات شركة تنوفا.

وكانت شركة تنوفا قد بيعت أكثر من مرة في السنوات الماضية، حتى باتت حاليا بملكية شبه كاملة لشركة صينية، وقبلها شركة هولندية، إلا أن أحد أصحاب هذه الشركة الهولندية هو إسرائيلي وكان صاحب السيطرة على تنوفا.

وقد أسست المستوطنات الصهيونية والمزارعون فيها في العام ١٩٢٦ اتحادا أثمر عن إقامة هذه الشركة، التي كانت تعنى بتسويق منتجات الحليب والبيض، وبعض أصناف اللحوم، للمستوطنات الصهيونية التي بدأت تنتشر في فلسطين في تلك السنوات، وكانت كلها تابعة للحركة الصهيونية وتحت إشرافها الدائم، وبعد العام ١٩٤٨، تحولت الشركة إلى شبه رسمية، تابعة للقرى الزراعية التعاونية، "الكيبوتس" و"الموشاف"، وتوسع بعد ذلك نطاق عملها مع تقدم السنين، وكانت الشركة شبه الاحتكارية لسنين طويلة، إلى أن تحولت إلى شركة مساهمة، ومن ثم بدأت عملية بيع أسهمها، خاصة حينما بدأ ينهار نظام القرى الزراعية التعاونية في إسرائيل، بفعل سلسلة من الأزمات المالية التي عصفت به.

وتوسعت أعمال تنوفا مع السنين، وباتت تملك حظائر ماشية وتبيع اللحوم، إضافة إلى الخضار المثلجة وغيرها الكثير من الأصناف الغذائية.

ارتفاع بنسبة ٣١٪ في الصادرات إلى الصين

سجلت الصادرات الإسرائيلية إلى الصين في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، ارتفاعا بنسبة ٣١٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، لتصل إلى مستوى ٢١٣ مليار دولار، مقابل ١٦٢ مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، وسط مؤشرات إلى أن يسجل العام الجاري ذروة في الصادرات الإسرائيلية إلى الصين، في أعقاب تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في السنوات الأخيرة.

وتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية-الصينية ارتفاعا مستمرا منذ سنوات. وفي العام الماضي تم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، وقال رئيس الحكومة نتنياهو أنها إن التوقيع على هذه الاتفاقية من شأنه أن يساهم في النمو الاقتصادي، إذ حسب قوله في تلك الاتفاقية احتمالات كبيرة لزيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الصين.

وأقرت الحكومة الإسرائيلية قبل نحو ستة أشهر، استخدام ٢٠ ألف عامل من الصين ليعملوا في قطاع البناء، الذي يعاني من قلة العاملين. وبحسب ما نشر، فإن إسرائيل تعهدت للحكومة الصينية بعدم تشغيل العمال في مستوطنات المناطق المحتلة الفلسطينية والسورية منذ العام ٢٧. وحسب تقارير لاحقا، فإن هذا القرار لم يدخل بعد إلى حيز التنفيذ كليا، واختيار الصين دون سواها لاستقدام العمال، هو مؤشر إضافي إلى العلاقات النوعية بين الجانبين.

وبموجب ما نشر، فإن الصادرات إلى الصين كانت قد سجلت في العام ٢٠١٥ ذروة حين بلغت قيمتها ٣ مليار دولار، إلا أن الصادرات سجلت تراجعا في العام ٢٠١٦، إذ بلغ حجمها في حدود ٢٫٣ مليار دولار، ومن المتوقع لها أن ترتفع هذا العام إلى أكثر مما سجلته في ٢٠١٥.

إلا أن الميزان التجاري يميل لصالح الصين بشكل كبير جدا، وكان الاستيراد من الصين في العام الماضي ١٣٫٣ من إجمالي البضائع المستوردة إلى إسرائيل، وبلغت قيمته ٧٫٩ مليار دولار، ما يعني أن الميزان التجاري يميل بنسبة ٧٧٪ لصالح الصين.

ويستدل من المعطيات أن الحصص الأكبر في الصادرات إلى الصين هي من القطاع التكنولوجي، إن كان على مستوى المركبات الدقيقة، أو على مستوى المعدات، وتحل في المرتبة الثانية المواد الكيميائية على مختلف أنواعها. وقال تقرير آخر إن إسرائيل تطمح أيضا في تعميق صادراتها الطبية إلى الصين.

تجدد الجدل في الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية بعد إعلان وزارة المالية ووزيها موشيه كحلون نيتها إجراء تخفيض ضريبي جديد، ليس واضحا بعد معالمه ولكن هذا جاء بعد تقرير للمحاسب العام للدولة حول الفائض في خزينة الضرائب، وانخفاض العجز في الموازنة العامة، الناجم عن خفض في مصروفات الحكومة، ويرى مختصون أن هذا الفائض ليس ناجما عن نشاط اقتصادي دائم، بل إن غالبيته بسبب صفقات بيع شركات كبرى، أكبرها شركات المجنات الالكترونية للسيارات "موبيل أي" التي بيعت قبل سبعة أشهر بـ ١٥ مليار دولار.

ويقول تقرير المحاسب العام إنه في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، تراكم في خزينة الضرائب ما يلامس ٨٫٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢٫٥ مليار دولار. وهذا قبل أن يدخل إلى الخزينة المردود الضريبي لصفقة بيع "موبيل أي" بحوالي ١٫١ مليار دولار، وهذا الفائض يزيد بنحو ١٣٨ مليون دولار عن ذات الفترة من العام الماضي.

والعنوان الأبرز للتخفيض الضريبي، بحسب ما ينشر، هو ضريبة القيمة المضافة، التي هي عند ١٧٪، وقد يكون التخفيض إما نصف بالمئة، وحتى ١٪ كأبعد حد.

كما جرى الحديث عن تخفيض إضافي في ضريبة الشركات، التي من المفترض أن تنخفض في مطلع العام المقبل ٢٠١٨، إلى نسبة ٢٣٪.

وقد حذرت تقارير في الصحافة الاقتصادية، المملوكة بالأساس من حيطان المال، من مخطط تخفيض الضرائب، بدعوى أن غالبية المداخل هي عبارة وليست ثابتة، ما يعني بحسب المراقبين، أن أي تخفيض ضريبي، سيكون ثابتا في السنة المقبلة وما بعدها، بينما لا يوجد ضمان، لمداخل أكثر من المخطط في العام المقبل.

وكانت إسرائيل قد ضجت قبل سبعة أشهر، لدى شراء شركة "انتل" العالمية، لشركة "موبيل أي" الإسرائيلية بما يزيد على ١٥ مليار دولار، وهي شركة طوّرت برنامج مجنسات، وكاميرات صغيرة، في السيارات، تستطيع أن ترصد انحراف السيارة، وأي اقتراب خطير من مازة وسيارات في الشوارع، وتندّر السائقين لتتابع الحذر، وبدات الكثير من شركات السيارات الجديدة التي دخلت إلى إسرائيل في العام الإسرائيلي، إن ٥٤٪ من السيارات الجديدة التي دخلت إلى إسرائيل في العام الماضي تم دمج هذا البرنامج بها، كما أن نظاما إسرائيليا يلزم الشاحنات من إنتاج العام ٢٠١٢ ولاحقا بتركيب هذه المنظومة.

ارتفاع بنسبة ١٨٪ في السياحة الإسرائيلية إلى الخارج

*اتساع ظاهرة "الهروب" من قضاء العطلة الصيفية والإجازات في الفنادق الإسرائيلية باهظة الثمن *أبرز عناوين السفر: الجزر اليونانية وقبرص ثم تركيا *كل بيانات التحذير من السفر إلى تركيا لم تنفع وسجل ارتفاعا بنسبة ٣٦٪ لكنه ما يزال ٥٠٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨*



السياحة الاسرائيلية: ارتفاع «الصادر».

الجمهور العام في إسرائيل، إذ بلغ حجم الشراء من خلال بطاقات الاعتماد ٥١٢٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٤ مليار دولار، وهذه زيادة بنسبة ٧٫١٥٪ عما كان في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٦.

ويعد شهرا الصيف الأكثر صرفا مقارنة مع باقي أشهر السنة، وحسب التقرير فإنه في هذين الشهرين يرتفع الصرف على مواد البناء والصيانة البيئية إضافة إلى الأثاث، ومن فوق كل هذا ارتفاع الصرف على السياحة وقضاء فترات العطل السنوية.

السياحية التركية وأولها انطاليا بلغ ٢٥٦ ألف سائح، مقابل ١٨٣ ألفا في العام الماضي ٢٠١٦، وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة إلا أن إجمالي عدد السياح هذا العام، ورغم ارتفاعه، ما يزال بعيدا عن عدد السياح من إسرائيل إلى تركيا في العام ٢٠٠٨، إذ بلغ نصف مليون شخص. وقد تراجعت الأعداد بشكل هائل بسبب الأوضاع الأمنية الإقليمية.

إلى ذلك، قال تقرير في الملحق الاقتصادي "مامون" في صحيفة "يديעות أحروروت" إن شهري الصيف الماضيين، تموز، وآب، سجلا ذروة في صرف

قالت إحصائيات جديدة إن عدد المسافرين عبر المطار الإسرائيلي الدولي "بن غوريون" سجل في شهري الصيف تموز وآب ارتفاعا حادا بنسبة ١٥٪، وهي نسبة قريبة لتلك التي تم تسجيلها في النصف الأول من العام الجاري (١٨٪). كما أن التقديرات الأولى تقول إن عدد المسافرين في شهر أيلول الماضي، سجل هو أيضا ارتفاعا بنسبة ١٥٪، وكل هذا مؤشر للازدياد الحاد في أعداد الذين اختاروا قضاء العطلة الصيفية في الخارج، هربوا من التكلفة في إسرائيل.

التقرير إن عدد المسافرين في شهري تموز وآب، بلغ ٧٫٤ مليون مسافر، من بينهم ٢٫٥ مليون مسافر في شهر آب وحده، بينما تقول تقديرات أولية إن عدد المسافرين في شهر أيلول الماضي تجاوز مليوني مسافر، بزيادة قد تتجاوز ١٢٪ مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٦. وتقول تقديرات سلطة المطارات الإسرائيلية إن عدد المسافرين عبر المطار الدولي سيصل هذا العام إلى ٢٠ مليون مسافر، مقابل ١٧٫٣٤ مليون مسافر في العام الماضي ٢٠١٦، بمعنى زيادة بنسبة ١٥٫٣٥٪.

ويساهم في الزيادة الحاصلة في عدد المسافرين عبر المطار الدولي، ارتفاع عدد السياح الأجانب إلى إسرائيل، بنسبة شبه ثابتة منذ مطلع العام الجاري، بما بين ٢٢٪ إلى ٢٤٪، مع مؤشرات إلى أن عدد السياح سيتجاوز حاجز ثلاثة مليون سائح، وقد يصل إلى ٢٫٤ مليون، وهو العدد الذي تم تسجيله لأول مرة في العام ٢٠١٠.

وتقول التقارير الصحافية إن العنوان الأكبر للنقاهة في الخارج، هو جزر اليونان العديدة، ثم جزيرة قبرص، ومن ثم تركيا، وما يجمع هذه المواقع الثلاثة هو الفنادق الضخمة، مع برنامج استضافة شامل، ويتم السفر عبر رحلات خاصة موسمية، كلفتها تجرى أقل من الرحلات المنتظمة.

ويشير تقرير في صحيفة "دي ماركز" إلى أن عدد السياح من إسرائيل إلى قبرص سجل في شهري الصيف ارتفاعا يتجاوز ٧٥٪ مقارنة مع ذات الشهرين من العام الماضي، ففي شهر تموز وحده بلغ عدد السياح ٨٧ ألفا، مقابل ٤٩ ألفا في العام الماضي، وهذه وتيرة استمرت في شهر آب، كما أن قبرص كانت عنوانا واضحا لليهود في فترة الأعياد التي انتهت في الأسبوع الماضي.

كذلك فقد كانت قنطرة ضخمة بنسبة ٤٠٪، في السفر إلى تركيا في شهري الصيف، وحسب التقديرات فإن عدد السياح من إسرائيل إلى المناطق

غلاء المعيشة- القضية الأكثر إثارة لقلق الإسرائيليين

محاربة غلاء المعيشة ليست مجرد تخفيض لضريبة القيمة المضافة بل تتطلب مواجهة الجهات القوية في السوق وهي الصناعيون والمسوقون والمستوردون الاحتكاريون ولجان العمال المسيطرة على مؤسسات حكومية

٢٠١٧، حوالي ٣٫١٣ مليار شيكل وهذا مبلغ خسرت خزينة الدولة، إلا أنه يمكن التخمين بأن الخسارة الأكبر هي الاعفاء من ضريبة القيمة المضافة، الذي يسمح بإخفاء مداخل بمنتهى السهولة، وقطاع الخضروات والفواكه موبوء بالاقتصاد الأسود، فالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة هو إجراء سهل تنفيذ، ولكن له انعكاسات صعبة على الاقتصاد والجهاز الضريبي، ولهذا فإن الاعفاء ليس أمرا مرغوبا، لأنه مدخل للتهرب الضريبي، وفي حال تم تنفيذ الاعفاء فمن الصعب الفائه. وقد كانت محاولات في الماضي لإلغاء الاعفاء على الخضروات والفواكه، إلا أنها فشلت نتيجة اعتراضات سياسية.

وهذا ليس لب القضية، فمعالجة غلاء المعيشة ليست قضية سياسيين مترددين أو جبناء، خفض غلاء المعيشة الحقيقي ليس مجرد تخفيض لضريبة القيمة المضافة، بل يتطلب مواجهة الجهات القوية في السوق وهي الصناعيون والمسوقون والمستوردون الاحتكاريون ولجان العمال المسيطرة على مؤسسات حكومية، تحارب من أجل استمرار صلاحيتها.

من أجل خفض غلاء المعيشة حقا يجب الكفاح والصمود أمام الضغوط الكبرى، ولربما دفع ثمن سياسي ما. يجب أيضا معرفة كيفية مواجهة الانعكاسات، إذ توجد انعكاسات، لكل إجراء، ومسألة خسارة أماكن العمل هي مسألة ذات وزن ثقيل، ولا يمكن تجاهلها. ومن أجل مواجهتها مطلوب اهتمام حكومي واسع، لمعالجة غلاء المعيشة. ومن مهمات الحكومة وضع خارطة للجوانب التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومة مباشرة، في ما يتعلق بغلاء المعيشة، إن كان من باب سيطرتها المباشرة، مثل سوق الأراضي والكهرباء، أو بسبب سياسة الضرائب، مثل السيارات والكحول، وتحديد الجوانب التي تقع المسؤولية فيها على القطاع الاقتصادي، مثل مسألة الاحتكارات، لدى المستوردين أو الصناعيين والمسوقين وجهات تقع مسؤوليتها على لجان عمال كبرى.

ويمكن خفض غلاء المعيشة فقط إذا تم تحديد هذه المهمة كهدف وطني، يتجنده له كل اللابيين، من أجل خلق ظروف سوق فيها منافسة أكثر وبيروقراطية أقل، والقلق تجاه أماكن العمل يجب تبديده بطرق أخرى، على الحكومة أن تهتم بها، مثل فتح مسارات للتأهيل المهني، فالتطور التكنولوجي والعولمة يلزمان بالاهتمام بضمان أماكن عمل مستقبلا، وهناك مشكلة واحدة لهذا هو أن البطالة عندنا موجودة في أدنى مستوى تاريخي لها، (٤٪)، ما يؤخر الاهتمام بضمان أماكن عمل مستقبلية.

(*) محلل اقتصادي في صحيفة "دي ماركز"، هارتس.

كان ادعاء بأن هذا العرض من شأنه أن يميز ضد المصالح التي تضطر لدفع ضرائب، وإذا مس بهم هذا فإنه سيسم بمدخيل الدولة من الضرائب، وبأرباح المصالح، ومن هنا سيكون منا بالنمو الاقتصادي والتشغيل.

وكلا الدعاين منطقيان، ويعكسان مضلة أساسية في الاقتصاد التقليدي: فأى قضية أول، الاهتمام بالأسعار المنخفضة للمستهلك، أو التلحق لضمان أماكن عمل؟ وهذه المضلة تعتمت في السنوات الأخيرة على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، وبعد ثلاثة عقود من العولمة المتسارعة، فدول كثيرة تفحص السياسة المطلوبة للدفاع عن أماكن العمل.

ولدينا أيضا مضلة كهذه، إلا أن إسرائيل موجودة في مكان مثير، فهي أكثر غلاء من معدل دول منظمة OECD، بـ ١١٪، ولكن الأكثر أهمية هو أنها أكثر غلاء في الخدمات وفي البضائع التي لا يمكن استيرادها، الكهرباء والماء والغاز والبيوت، وكل هذا لا يمكن استيراده، ولا أيضا الطعام والفنادق والمواصلات، ولهذا فإننا مُثقلون بعبء على الجيب، وليس لدى المنتجين مخفض للخفض الأسعار، وفي أحيان متقاربة، فإن المنتجين هم مؤسسات الدولة ذاتها، المسيطرة على الكهرباء وعلى الأراضي والمياه.

وهناك مجالات أخرى تشهد غلاء، ولكل مجال منها أسبابه: الكحول غالي الثمن، لكنه "منتوجا سلبيا"، إذ أن استهلاكه الكبير للفرد يتسبب بأضرار، والحليب والأجبان والبيض غالية الثمن، بسبب وجود مجالس إنتاج زراعية، تهتم بالدفاع عن أماكن الإنتاج المحلية، وتوفر البضاعة الطازجة، كذلك الخبز والحبوب، والزيت والمشروبات العادية، وكلها غالية الثمن لأن سوق الأغذية احتكارية وفيها عدد قليل من اللاعبين الذين يسيطرون عليها.

في كل المجالات هذه لا يوجد للمستهلك الإسرائيلي خيار الاستيراد الشخصي، من هنا فإن التعديل على الاستيراد الشخصي المعروض لن يساعده، فقط اصرار حكومي حقيقي من شأنه أن يخفض غلاء المعيشة، إلا أن معالجة الحكومة في قضية الاستيراد الشخصي، هي إثبات على صعوبة فتح الأسواق أمام المنافسة، وعلى عدم قدرة الحكومة على تفكيك اعتراضات اصحاب شأن، مثل المستوردين والصناعيين والمسوقين والوسطاء، الذين يتعمنون بالوضع القائم.

وهذا يجزنا إلى سؤال: ما العمل؟ أحد المسارات الذي يطرح كوسيلة لخفض غلاء المعيشة، هو خفض ضريبة القيمة المضافة، ولكن يوجد قطاع لا تفرض عليه هذه الضريبة، وهو قطاع الخضراوات والفواكه، ولشديد الغرابة فإنه في هذا القطاع بالذات، الأسعار في إسرائيل أقل من المعدل في دولة زراعية مثل منظمة OECD. وهذه الميزة تكلف خزينة الدولة بضعة مليارات جيدة سنويا، وبالتحديد فقد كانت الكلفة في العام الجاري

محور خاص: اليمين الإسرائيلي واليمين المتطرف في أوروبا

علاقات اليمين الإسرائيلي مع اليمين المتطرف في أوروبا آخذة بالتعمّق!

«دراسة جديدة: ثمة في إسرائيل من يسعى إلى التقرب من أحزاب وحركات اليمين المتطرف في أوروبا لاستغلالها في تبييض الاحتلال والمستوطنات،

بينما هي تريد التقرب من إسرائيل من أجل الفوز بشرعية من جانبها. ولذا يمكن وصف العلاقات بين اليمين الإسرائيلي واليمين المتطرف الأوروبي

بأنها “تحالف الشرعية” أو الإجازة المتبادلة: إجازة للاسامية مقابل إجازة الاحتلال والمستوطنات!»

“بعد سنوات طويلة من التشكك والعدائية، تتجه أوساط سياسية واسعة -سياسية وجماهيرية - نحو تعميق علاقاتها مع أحزاب وحركات يمينية متطرفة في أوروبا، خلافا - في بعض الأحيان - للموقف الرسمي المعلن من جانب الحكومة الإسرائيلية. وتحتل هذه الظاهرة مكانة متعاظمة في السجال السياسي العام في إسرائيل، كما تستقطب انتباهها ملحوظا في أوروبا نفسها، وخصوصا بين التجمعات اليهودية في القارة الأوروبية ولدى الهيئات الناشطة في موضوع العلاقات مع دولة إسرائيل”.

هذا ما يستهل به نيتسان هوروفيتس، الصحافي المحلل للشؤون الدولية وعضو الكنيست السابق (عن حركة «ميرتس»)، دراسة جديدة له تحت عنوان «المقاطعة الآخذة في التبدد: علاقات إسرائيل مع اليمين المتطرف في أوروبا»، صدرت عن «مسارات - المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»، مؤخرا.

وبرأيه هذه العلاقات تمحورت حول صيغة مركزية قوامها مساهمة أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية وزعمائها في «تبييض الاحتلال والمستوطنات»، مقابل إسباغ إسرائيل الشرعية على عنصرية هذه الأحزاب وممارساتها القومية المتعصبة.

الهجرة والإرهاب الإسلاميان -

غطاء يخفي الكثير

يوضح هوروفيتس بداية ما يصفه بـ «أساس هذه العلاقات»، بين أوساط إسرائيلية وأحزاب وحركات اليمين المتطرف في أوروبا، بالاستناد إلى تفسير نشاط اليمين أنفسهم، إسرائيليّين وأوروبيّين، فيقول إنها (العلاقات) نابعة من «تماثل المصالح»، بل «الشراكة القيمية»، وخاصة في كل ما يتصل بالتحديدات الكامنة في الإرهاب والهجرة الإسلاميين». لكنه يستدرك فيقول إن هذا الادعاء يشكل موضع خلاف وجدال حادين، إذ من شأن نظرة أكثر عمقا وتبصرا أن تكشف أن هذه العلاقات تخيئ بين طياتها أمورا وقضايا أخرى مختلفة وأنها تشكل أداة يجري استخدامها في السياسة الداخلية، في إسرائيل وفي أوروبا على حد سواء.

ويضيف أن إسرائيل الرسمية لا تزال تقاطع أحزاب اليمين المتطرف

في أوروبا. ويبدو أن مرد ذلك، في الحقيقة، ليس لأن لدى إسرائيل

مشكلة في التعامل مع هذه الأحزاب، وإنما بسبب التاريخ الدموي

لليمين المتطرف في أوروبا، وخاصة على خلفية المعارضة الحادة التي

تجديدها للتجمعات اليهودية لمثل هذه العلاقات، تحسبا من تعاطم

الفاشية واللاسامية على اختلاف مشاربها وأشكالها. بيد أن هذا الغزل

(بين إسرائيل واليمين المتطرف في أوروبا) أخذ في التصاعد والاتساع

باستمرار والمقاطعة الإسرائيلية آخذة في التبدد.

وتأسيسا على هذا، يتخصص كاتب الدراسة وقائع العلاقات المتنامية

بين أحزاب وحركات يمينية متطرفة في أوروبا وبين حركات وهيئات

يمينية في إسرائيل، ثم يناقش دلالات هذه العلاقات وإسقاطاتها، من

خلال عرض السمات الأساسية العامة التي تميز واقع اليمين المتطرف

في أوروبا وساحات نشاطه، موقف هذه الأحزاب والحركات من اليهود

وإسرائيل وموقف اليهود في أوروبا من تلك الأحزاب والحركات، ثم

يقدم بعض النماذج البارزة عن هذه العلاقات بين أوساط من اليمين

الإسرائيلي السياسي وأحزاب اليمين المتطرف في دول أوروبية ويبحث

في الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه العلاقات العينية وانعكاساتها.

اليمين المتطرف في أوروبا

تعرض الدراسة نبذة عن تاريخ تشكّل، ظهور وتطور أحزاب وحركات اليمين السياسي في القارة الأوروبية، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية والهولوكوست وحتى يومنا هذا، ثم تقرّر أنه «من الصعب أن نرسم، بشكل دقيق وواضح، خطوطا محددة لتعريف مختلف أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا... ثمة اختلافات عميقة وعديدة بينها، غير أن العلامات المميزة المعتمدة والمقبولة، التي تميزها اليوم عن أحزاب اليمين المحافظ - التي يسيطر بعضها على مقاليد الحكم في أوروبا، تؤكد نيتسان هوروفيتس، الصحافي المحلل للشؤون الدولية وعضو الكنيست السابق (عن حركة «ميرتس»)، في سياق دراسة جديدة له تحت عنوان «المقاطعة الآخذة في التبدد: علاقات إسرائيل مع اليمين المتطرف في أوروبا»، أن الغالبية الساحقة من اليهود في أوروبا لا تقع في حيائل الحفلة التنكرية والتظاهرية التي يمارسها اليمين المتطرف هناك، فاستبدال اللاسامية بالإسلاموفوبيا يعتبر، من جانبهم، خطوة تكتيكية فقط وتخيّر معارضة شديدة لديهم، بحد ذاتها، وهذا بالرغم من انضمام أفراد من اليهود إلى أحزاب اليمين المتطرف هذه وإقرار آخرين منهم بأن هذه الأحزاب تعارض، حقا، اللاسامية في صفوفها، لكن هذه الأصوات تبقى هامشية.

وإحد التعبيرات الأبرز التي تؤكد هذه الحقيقة يتمثل في ما صرح به مؤير حبيب، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية، وهو يهودي يمثل المواطنين الفرنسيين المقيمين في إسرائيل ويعتبر مقربا جدا من رئيس الحكومة نتنياهو، قال حبيب: «أنا يهودي ونحن نعرف عبر التاريخ توجهات اليمين المتطرف وإلى أين قاد العالم بأسره، لكن ينبغي ألا ننسى أن اليسار المتطرف والإسلام المتطرف هما العدوان الأولان والمركزيان في العالم اليوم».

ويواجه اليهود في أوروبا معضلة قاسية: فهم يتعرضون للتهديد من

دول أوروبية مختلفة - هي، بالأساس: المعارضة الكاسحة للهجرة، رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) ومقت الاتحاد الأوروبي»، وتؤكد: «ثمة أحزاب يمينية متزايدة، باستمرار، تتبنى أجزاء مركزية من طروحات اليمين المتطرف ومواقفه في هذه القضايا». أما القاسم المشترك الأبرز بين أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية فهو القومية الفظة على خلفية الشعور بخطر وجودي يهدد الهوية الثقافية - الدينية - الإثنية لدى مجموعات الأثرية، سواء من جانب مجموعات أقليةتية في المجتمعات ذاتها، أو من جانب قوى وعناصر خارجية (حقيقيةة أو متخيلة)، مثل الاتحاد الأوروبي أو دولة عظمى أجنبية (كما كانت الولايات المتحدة سابقا). ولهذا، تتمسك هذه الأحزاب بفكرة الدولة القومية ذات المميزات الديمغرافية الواضحة والثابتة، وتعارض بالمقابل فكرة فتح الحدود واختلاط الشعوب والمجموعات السكانية.

وغالبية هذه الأحزاب (أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا) تدعو إلى الحيادية الدولية وإلى اعتماد سياسة عدم التدخل في شؤون داخلية لدول أخرى أو في نزاعات أجنبية. ومن هنا، أيضا، تنبع معارضتها الشديدة للمؤسسات والمعاهدات الدولية، ومع ذلك، تعبر بعض هذه الأحزاب، بصورة علنية، عن مطامح التوسع بالعودة والاستيلاء على مناطق كانت في الماضي جزءا من تلك الدولة نفسها أو تعيش فيها مجموعات سكانية تنتمي إلى الشعب نفسه.

ينتقل كاتب الدراسة، بعد هذا، إلى عرض السمات المشتركة لهذه الأحزاب في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ثم يخلص إلى أن «صعوبة وضع تعريف محدد ودقيق لأحزاب اليمين المتطرف الأوروبية، تدفعنا إلى اعتماد التقسيم والتمييز اللذين تبتناها هذه الأحزاب نفسها عن نفسها» وهي التي شكلت - في العام ٢٠١٥، في أعقاب الانتخابات الأخيرة للبرلمان الأوروبي التي جرت في العام ٢٠١٤ - كتلة برلمانية مشتركة أطلقت عليها اسم «أوروبا الأمم والحرية»، وهي الكتلة الأصغر في البرلمان الأوروبي إذ تعادل قوتها نحو ٥٪ فقط من مجموع النواب في هذا البرلمان، رغم أنها (الكتلة) تضم ستة أحزاب من فرنسا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، إيطاليا وهولندا “تشكّل لب اليمين المماس في أوروبا الغربية، وهي التي تشكل محور دراستنا هذه ومركزها”. كما يقول موضعا أن “ثمة في غالبية الدول الأوروبية اليوم أحزابا يمينية متطرفة تحظى بدعم جماهيري (بين ١٠٪ و ١٥٪) أوسع من تمثيلها الفعلي في البرلمانات أو في المؤسسات المختلفة”.

أما في دول أوروبا الشرقية، فيمكن الإشارة إلى فارقين أساسيين من حيث مكانة اليمين المتطرف ومسألة علاقاته مع إسرائيل: ١. في أوروبا الشرقية تنشط أحزاب وتنظمات فاشية حقيقية، كما في هنغاريا وبلغاريا مثلا، وهذه لا تبدل أية محاولة لإقامة علاقات مع إسرائيل، كما أن أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية الكبيرة تميل إلى الابتعاد عن تلك الأحزاب والتنظيمات وتأكيد الفوارق بينها. ٢. الأحزاب اليمينية المتعصبة في أوروبا الشرقية تنجح، أحيانا، في الوصول إلى الحكم وفي أن تكون جزءا من النظام الحاكم، ما يعني أنها تصبح جزءا من المؤسسة السياسية الشرعية، حتى أن أحزاب اليمين - الوسط تميل، أكثر فأكثر وبصورة تدريجية واضحة، إلى تبني العديد من المواقف والطروحات التي يطرحها اليمين المتعصب.

تجدل الحلفاء والأعداء

حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا تبدي عدائية وكرهاية علنيتين لليهود ولدولة إسرائيل، إضافة إلى الولايات المتحدة أيضا. إذ رأت هذه الأحزاب في اليهود «تهديدا على المجتمع الأوروبي كله»، كما يقول كاتب الدراسة، بينما اعتبرت «العرب حلفاء استراتيجيين»، ولكن، مع تعزز التجمعات الإسلامية الكبيرة في أوروبا، تعزز مكانة الاتحاد الأوروبي بصورة ملحوظة وتلاشي الخطر السوفييتي، بدأت عملية تغيير بيئة لكن تدريجية في هذه الأحزاب التي بدأت قوتها تتعاظم، وخاصة ابتداء من العقد الأول من سنوات الالفين. وتمثل هذا التغيير، أساسا، في حرص جميع أحزاب

اليمين المتطرف في أوروبا الغربية على النأي بنفسها عن التوجهات اللاسامية، ولم يمض وقت طويل حتى اتضح أنها استبدلت اللاسامية برهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا). وعلى هذه الخلفية، قامت هذه الأحزاب أيضا بضم يهود إلى صفوفها وإبرازهم في وسائل الإعلام بصورة لافتة، تجاوزت وزنهم الحقيقي بكثير.

وفي موازاة ذلك، طرأ تغيير في الموقف من إسرائيل والعلاقة معها أيضا: فقد ركز اليمين المتطرف معاركه ونشاطاته ضد المهاجرين إلى أوروبا، وسرعان ما «فتح هذا الطريق أمام اتخاذ إسرائيل حليفا في المعركة ضد الإسلام»، وخاصة على خلفية اتساع وتصاعد موجة العمليات الإرهابية التي نفذتها عناصر إسلامية في أوروبا خلال السنوات الأخيرة، مما عزز وعمق تأييد وتعاطف أحزاب اليمين تلك مع إسرائيل، وخاصة مع الجناح اليميني فيها. وتحظى هذه الأصوات الأوروبية بإبراز شديد في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

وخلال الأحاديث العادية مع نشطاء اليمين المتطرف في أنحاء مختلفة من أوروبا الغربية، يمكن أن نسمع بصورة واضحة وصريحة تماما - كما يشهد كاتب الدراسة - أن «العدو المشترك»، ليس التفسير الوحيد لتأييد إسرائيل، دعمها والتعاطف معها. فهم يقولون إن إسرائيل تشكل نموذج الدولة القومية ذات الاقتصاد القوي والمزدهر، التي تحارب الإرهاب الإسلامي بصورة ناجحة وناجعة، ناهيك عن أوساط في اليمين المتطرف الأوروبي تتحدث عن «قيم مشتركة» تجمع بينها وبين إسرائيل.

الهدف: تعزيز القوة السياسية والسلطة

يرجع كاتب الدراسة أن تكون أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية قد أيقنت، منذ زمن بعيد، أن الطريق الأفضل أمامها لتعزيز قوتها السياسية ولمحاولة احتلال السلطة ومقاليد الحكم في دولها المختلفة تستلزم تغيير صورتها وأن هذه الطريق تمر، أيضا، عبر المجموعات اليهودية في الدول الأوروبية وعبر إسرائيل.

للمعجزة على ما يذهب إليه هنا، يورد الكاتب ما حدث في أحد أحزاب اليمين المتطرف في بلجيكا. فقد كان حزب «الكتلة الفلانديرية» حزبا فاشيا، لاساميا وينشر كراهية الأجانب. في العام ١٩٨٨، حاول أحد قادة هذا الحزب، فيليب دي فينتر، تنظيم حفل لإحياء ذكرى جنود النازية الفلاندير الذين قتلوا إبان الحرب العالمية الثانية، وفي العام ٢٠٠١، ألقى دي فينتر خطابا في احتفال نظمه قدامى وحدات من الجيش النازي وافتتح خطابه بتأدية قسم الجيش النازي. لكن هذا الحزب أجبر على تفكيك نفسه في العام ٢٠٠٤، بقرار من المحكمة العليا البلجيكية. وحين أقيم هذا الحزب من جديد، باسم «المصلحة الفلانديرية»، أخذت تصريحاته لتتحذ منحنى التأييد الجارف لإسرائيل، علانية. وفي العام ٢٠٠٥، أعلن دي فينتر أن حزبه «يعتبر اليهود حلفاء في المعركة ضد الإسلام وشركاء في الثقافة اليهودية - المسيحية الأوروبية»، كما أعلن أن حزبه «هو الأكثر تأييدا لإسرائيل من بين جميع الأحزاب البلجيكية الأخرى». ويتساءل الكاتب: «هل يعكس هذا تغييرا أيديولوجيا، أم أنه مجرد خطوة تكتيكية تهدف إلى تمكين الحزب من موازلة نشاطه السياسي العلني بصورة قانونية؟».

ثمة مثال آخر، أكثر حدة، على التغييرات الحاصلة في موقف اليمين المتطرف الأوروبي من اليهود وإسرائيل يتجسد في الصراع بين مؤسس حزب «الجيبهة الوطنية» في فرنسا، جان ماري لوبين، وابنته، مارين لوبين، الزعيمة الحالية لهذا الحزب. فقد عبر الوالد عن مواقف وآراء لاسامية جلية، مثل إصراره المتكرر على أن أفران الفائز، كما إبادة اليهود كلها، لم تكن سوى «تفصيل هامشي» في مجريات الحرب العالمية الثانية وتاريخها، بينما ترفض ابنته بنسدة جميع الادعاءات اللاسامية وتنفذ حملة تطهير في صفوف حزنها تطال كل المتحدثين المتطرفين ضد إسرائيل واليهود. وتداب الابنة، منذ تسلمها زعامة الحزب في العام ٢٠١١، على تخليص نفسها وحزبها من وصمة اللاسامية والفاشية التي

سببها والدها.

هنا، أيضا، بالنسبة لحزب «الجيبهة الوطنية» الفرنسي، يسأل السؤال نفسه: هل ما حصل ويحصل هو تغيير حقيقي وجوهري، أم أنه مجرد تغيير خارجي ظاهري فقط، غطاء مزيف لاحتياجات وضرورات سياسية داخلية؟

غض الطرف الإسرائيلي

في دول أوروبا الشرقية، والتي تتميز أحزاب اليمين فيها - كما ورد آنفا - بطروحاتها القومية المتعصبة وبأنها تشارك أحيانا في السلطة، ثمة للصورة سمات مغايرة- تقيم دول أوروبا الشرقية، بصورة عامة، علاقات وثيقة مع إسرائيل، بينما «تجنب إسرائيل توجيه النقد لتلك الدول في قضايا تخص حقوق الإنسان والديمقراطية، حتى لو كان الأمر يتعلق بمجموعات الجاليات اليهودية المحلية أو يثير قلقها»، كما يقول الكاتب. ويورد على ذلك مثالا قضية جورج سوروس، الملياردير اليهودي الأميركي، من أصل هنغاري، الذي يشكل خصما أيديولوجيا وسياسيا لرئيس الحكومة الهنغارية، فيكتور أوربان، وهو صاحب المواقف الليبرالية والداعم لمنظمات غير حكومية تنشط في هنغاريا وتروج أفكارا ليبرالية. ففي إطار حملة نظمها أوربان وحزبه الحاكم في الصيف الأخير ضد الهجرة إلى هنغاريا غلقت بإفطات عليها صورة سوروس وهو يتسم وكُتب طلب، «لا تدعوا سوروس يضحك عليكم».

حيال ذلك، طلب يهود هنغاريا من إسرائيل الاتصال بالحكومة الهنغارية من أجل وقف هذه الحملة بحجة أنها «تنطوي على لهجة لاسامية بارزة». وبالفعل، نشر سفير إسرائيل في هنغاريا، يوسي عمراني، بيانا خاصا، صادقت عليه وزارة الخارجية الإسرائيلية، دعا فيه إلى وقف الحملة «التي تثير ذكريات اليمة من التاريخ وتزرع الكراهية والخوف». لكن وزارة الخارجية الإسرائيلية، وبتوجيهات من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مباشرة، عادت وتراجعت عن موقفها النقدي ضد الحملة المذكورة وشنت هجوما حادا على سوروس، مستخدمة ضده حججا وادعاءات مماثلة لتلك التي استخدمتها الحكومة الهنغارية ضده. بعد ذلك بأسبوع واحد، قام نتنياهو بزيارة رسمية إلى هنغاريا، تم التشديد خلالها على العلاقات الشخصية الوثيقة بينه وبين أوربان، كما بين إسرائيل وهنغاريا أيضا، وهو ما أوضح، بما لا يقبل أي شك، هوية الطرف الذي تفق إسرائيل إلى جانبه وتدعمه في قضية هذه الحملة الدعائية.

خلال زيارته تلك، شارك نتنياهو أيضا في قمة زعماء «مجموعة فيسفرا» - هنغاريا، تشيكيا، سلوفاكيا وبولندا - وأوضح خلالها أن إسرائيل تسعى إلى بناء «تحالف دبلوماسي مع هذه الدول»، وعليه، يبدو أن العلاقات الوثيقة هذه بين إسرائيل، بزعامة نتنياهو، ودول أوروبا الشرقية، وسط غض الطرف الإسرائيلي عن الظواهر المعادية للديمقراطية هناك، بل الانزلاق نحو اللاسامية، كما حصل في قضية سوروس، تؤشر - على الأقل - على اللامبالاة، أو الموافقة الفعلية على الأصح، التفهم، بل والتأييد من جانب إسرائيل لتأثيرات الأفكار القومية المتعصبة هذه.

ثمة لهذا سياق سياسي خارجي وداخلي حزبي بارز: هذه العلاقات الوثيقة التي تميها إسرائيل مع دول أوروبا الشرقية، تستطيع (إسرائيل) استثمارها في مساعيها لمنع اتخاذ قرارات وخطوات مختلفة من قبل الاتحاد الأوروبي ضد إسرائيل عامة، وبشأن الاحتلال والمستوطنات خاصة. والموقف الإسرائيلي المتسامح حيال ظواهر التشريعات المعادية للديمقراطية، التي تتعمق الكراهية ضد الأجانب، بل وتعزز انتشار ظواهر لاسامية مختلفة، هو الثمن الذي تدفعه لقاء هذه العلاقات، وإلى جانب ذلك، لا تشعر الحكومة الإسرائيلية - كما يبدو من الأمثلة المذكورة آنفا - بأنها «مضطرة» أو مجبورة إلى الموافقة على هذه التوجهات، وإنما هي تفعل ذلك برضى وقناعة متزايدين.

ويشكل هذا النهج الإسرائيلي الرسمي عاملا مهما وبارزا في توسيع وتوثيق العلاقات مع حركات وأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية أيضا.

أسباب تعطش اليمين المتطرف في أوروبا للشرعية الإسرائيلية!

ويؤكد هوروفيتس، في دراسته، أن العلاقات واللقاءات لا تقتصر على وزراء وأعضاء كنيست إسرائيليين فقط، بل تشمل عددا غير قليل من المنظمات الإسرائيلية المختلفة التي تشكل جزءا أساسيا من اليمين الإسرائيلي، وتقيم منذ ما يزيد عن عقد من الزمن علاقات وثيقة مع عدد من أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية وتعقد معها لقاءات تنسيقية متواصلة.

ثم يخلص إلى التحذير من أن منح إسرائيل شرعية لليمين المتطرف في أوروبا، بينما هو لا يزال يشكل عاملا هامشيا في السياسة الأوروبية ويخوض صراعات حادة ضد المؤسسات السياسية في الدول الأوروبية المختلفة، قد يؤدي إلى مش عميق وجوهري بالعلاقات المهمة بين إسرائيل وأوروبا. ويشير جزء من الادعاءات السياسية المتداولة في أوروبا ضد اليمين المتطرف وأحزابه هناك إلى أن توجهات اليمين وممارساته قادت أوروبا نحو كارثة رهيبه وإذا كانت دولة إسرائيل تحديدا، دولة الشعب اليهودي، هي التي تعانق هذه الأحزاب التي تنتشر الكراهية ضد الأجانب وتدعو إلى التمييز والعنصرية، فسيكون ذلك بالتأكيد «رهانا» قاطعا على أن هذه الأحزاب قد تغيرت ظاهريا. ولهذا بالضبط فهي متعطشة إلى الشرعية الإسرائيلية، غير أنه لهذا بالضبط يجب على إسرائيل عدم منحها مثل هذه الشرعية، لما ينطوي عليه ذلك من ضرر فادح لمكانة إسرائيل الدولية.

تغطية خاصة: سياسة إسرائيل الخارجية في ظل حكومة نتنياهو

العلاقة مع كردستان العراق - أحدثت مناورات إسرائيل على صعيد سياستها الإقليمية!

عادت العلاقات بين إسرائيل والاكرد خصوصا في إقليم كردستان العراق، إلى البروز مرة أخرى في أعقاب الاستفتاء على استقلال هذا الإقليم، الذي جرى في ٢٥ أيلول الفائت، وأسفر عن تاييد ٩٢٪ من سكان هذا الإقليم، الواقع في شمال العراق، للاستقلال والانفصال عن الدولة العراقية.

ويبدو الموقف الإسرائيلي مرتبطا بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وبالعداء بين إسرائيل وإيران والعلاقات المتوترة بين إسرائيل وتركيا، إلى جانب أن هذا الموقف نابع من مصالح اقتصادية أيضا، وأبرزها الأنباء التي تتردد وتفرض على إسرائيل تعتمجا عليها بانها تستورد النفط من كردستان العراق.

وإسرائيل هي الدولة الوحيدة تقريبا التي تعبر عن تأييدها لاستقلال كردستان العراق. فقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في ١٣ أيلول الفائت، أي قبل أقل من أسبوعين من إجراء الاستفتاء وفيما كانت تركيا وإيران والعراق تمارس ضغوطا من أجل إلغاءه، عن تأييد إسرائيل لاستقلال كردستان العراق.

وجاء إعلان نتنياهو على خلفية أقوال أدلى بها نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، الجنرال يائير غولان، خلال مؤتمر في واشنطن، وعبر فيها عن دعم استقلال الاكرد واعتبر أن المنظمة الكردية المسلحة «بي كي كي» (أي حزب العمال الكردستاني)، التي تحارب وتنفذ هجمات مسلحة ضد تركيا، ليست منظمة إرهابية، خلافا لموقف تركيا والدول الغربية والولايات المتحدة التي تعتبرها منظمة إرهابية. وقال نتنياهو في بيانه إن «إسرائيل تعارض «بي كي كي» وتعتبرها منظمة إرهابية، خلافا لتركيا التي تدعم المنظمة الإرهابية حاسم. وفيما تعارض إسرائيل الإرهاب بحد ذاته، فإنها تؤيد الوسائل الشرعية للشعب الكردي لإقامة دولة له».

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن موظفين إسرائيليين رفيعي المستوى قولهم إن العراق نتنياهو يعكس السياسة الإسرائيلية المعلنة والرسمية في هذا الموضوع، وكان نتنياهو عبر عن موقف مشابه خلال خطاب في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب في حزيران ٢٠١٤، وقال إن الاكرد يستحقون دولة خاصة بهم.

وأشارت الباحثة والمحاضرة في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، البروفسور عوفرا بنجو، إلى أن جذور العلاقات بين إسرائيل واكرد العراق تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، فيما كان المبدأ الذي وجه إسرائيل في تعاملها مع هذه العلاقات هو «عدو عدوي صديقي». وأضافت أن هذه العلاقة نشأت في إطار «تعبئة الأطراف» التي طورتها إسرائيل في تلك الفترة، وكانت تقضي بإقامة علاقات مع دول وابعين غير عرب، من أجل الخروج من عزلةتها في المنطقة، وكانت الأقلية الكردية أحد هؤلاء اللابعين. ودعت مصالح إستراتيجية مشتركة قدا ما بهذه العلاقات، فقد اعتبرت إسرائيل أنه تعين على الاكرد إضعاف أو عرقلة قوات الجيش العراقي في حال نشوب حرب في الجبهة الإسرائيلية الشرقية، تشارك فيها سورية والعراق والأردن.

بينما مصلحة الاكرد كانت في تلقي مساعدات إسرائيلية في إطار صراعهم القوي مع الأنظمة العراقية المختلفة وخاصة خلال حكم حزب البعث. ولفت بنجو إلى أن هذه العلاقات توطدت ووصلت ذروتها في الأعوام ١٩٦٥ -١٩٧٥، عندما قدمت إسرائيل إلى الاكرد في تهربهم عسكرية سرية، تمثلت بالاساس في تدريب الميليشيا الكردية «البشمركة»، وتأسيس الاستخبارات الكردية «الباراستين»، وتزويد السلاح ومساعدات أخرى بينها إقامة مستشفى ميداني وإعداد كتب دراسية باللغة الكردية، وحصلت إسرائيل على معلومات استخبارية ومساعدة من الاكرد في تهربهم اليهود من العراق. ووفقا لبنجو، فإن هذه العلاقات انقطعت في منتصف السبعينيات وتسببت بخيبة أمل للجانبيين، فقد خاب أمل إسرائيل لأن الاكرد لم يساعدها في حرب أكتوبر ١٩٧٣، بينما خاب أمل الاكرد لأن إسرائيل تخلت عنهم في العام ١٩٧٥، في أعقاب الجرائئ بين العراق وإيران.

وحاليا يرى الجانبان، الإسرائيلي الكردي وأن الأوضاع في المنطقة تغيرت. وترى إسرائيل أن إيران وتركيا تختذان مواقف متطرفة ضدها، وأن «تهديد الجبهة الشرقية» (العراق وسورية والأردن) لم يعد موجودا. بينما يرى الاكرد أن تهديد النظام العراقي عليهم لم يعد كما كان في السابق، كما أنهم يتجهون الآن لعلاقات مع تركيا وإيران ودول عربية.

إلى جانب ذلك، فإن التغييرات السياسية في تركيا تحكم العلاقة الإسرائيلية مع الاكرد. في السابق، كانت علاقات إسرائيل وتركيا إستراتيجية وثيقة للغاية، وتعاملت إسرائيل مع المسألة الكردية بحساسية مفرطة نابعة من الرغبة بعدم إغضاب تركيا، وكانت الدولة الإسلامية الوحيدة حينذاك التي اعترفت بإسرائيل بصورية رسمية، لدرجة أن الحكومة الإسرائيلية أوعدت إلى وسائل الإعلام لديها بعدم استخدام مصطلح «اكرد» أو «كردستان»، وفقا لبنجو.

كذلك فإن اعتبارات إسرائيل حيال حزب العمال الكردستاني كانت من خلال نظرة متوجسة، لأن هذا الحزب أقام علاقات وثيقة مع سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه شارك إلى جانب الفلسطينيين في إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، ولذلك فإن مصالحها التفت مع مصالح تركيا في هذه الناحية، وحتى إنها زودت تركيا بالمعلومات الاستخبارية والاطلقات من دون طيار ضد مقاتلي «بي كي كي».

وتقول بنجو إن ثمة ثلاثة عوامل تاريخية مركزية عرقلت تطور العلاقات الإسرائيلية - الكردية هي: أخذ مشاعر تركيا بالحيسان، أخذ الموقف الأيركي من القضية الكردية بالحيسان ومخاوف الاكرد أنفسهم. لكن تغيرا طرا لاحقا، وهو أن تركيا بدأت محادثات مع حزب العمال الكردستاني، وفي الوقت نفسه طوّرت علاقاتها مع حركة حماس ووجهت انتقادات شديدة ضد إسرائيل منذ العدوان على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، الذي تلته أزمة دبلوماسية بين تل أبيب وأنقرة في أعقاب اعتراض سلاح البحرية الإسرائيلي لأسطول الحرية لسكر الحصار عن غزة ومقتل ١٠ نشطاء أترك على متن السفينة «مافي مرمرة» في العام ٢٠١٠. وفي الفترة الأخيرة عادت حالة العداء بين تركيا وحزب العمال الكردستاني الذي ينفذ هجمات ضد تركيا بشكل متواصل.

وثمة تطور آخر من شأنه التأثير على العلاقات الإسرائيلية - الكردية، هو انهيار دولتي سورية والعراق ونشوء فراغ فيهما، دخل إليه الاكرد وتنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش). وكان الاكرد رأس الحربة في مقاومة تمدد «داعش» في سورية والعراق.

وفيما يتعلق بكردستان العراق الذي يتمتع بحكم ذاتي، فإن هذا الإقليم بات أوضاعا مختلفة داخل دوله، وبدا يصدر النفط بشكل مستقل، الأمر الذي جعل دولا في العالم، وبينها دول عربية، تطور علاقات مباشرة معه، وقسم منها يمدد بالسلاح.

وحسب بنجو، فإن ثمة تطورا آخر، هو أن اكردا من كردستان العراق وخارجها، كأفراد وكمنظمات، يسعون إلى التواصل مع إسرائيل، من أجل الحصول على مساعدات، وهناك محاولات للحصول على مساعدات عسكرية من إسرائيل، ومساعدة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة والغرب عموما لمصلحة المسألة الكردية. لكن برغم هذه المساعي، فإن القيادة الكردية تحتفظ من أي علاقات علنية مع إسرائيل تحسبا من رد فعل الدول المحيطة بها، وخاصة إيران وتركيا.

من جهة أخرى ترى إسرائيل أن ثمة مصلحة بإزرة في انتصار الاكرد في الصراع ضد المنظمات العثمانية. وكتبت بنجو أن «حقيقة كون الاكرد جهة موالية للغرب ومعتدلة ولها سمعة ونسبيا ودات قدرة إدارية ماثبة، تشكل ذخرا هاما في مقابل قوى الدمار والخراب في المنطقة، وثبت أيضا همة جهة ودية أكثر تجاه إسرائيل من باقي شعوب المنطقة، وذلك بفضل الشعور بالمصير المشترك بين شعبين صغيرين لا يتم الاعتراف بحقهما في دولة خاصة بهما».

المنتزه الاسرائيلي

هكذا حول نتياهو إسرائيل إلى قوة عظمى مؤثرة إقليمياً!

«نتنياهو يترجم قوة إسرائيل الاقتصادية والأمنية إلى قوة سياسية. من بين موجات النقد، يجدر الانتباه إلى سلسلة مميزة من الخطوات السياسية» *



(أفب)

"ثابت" نتنياهو، تصدير الأزمات الداخلية.

وذلك بغية محاربة مخربي «داعش»، بل ورد أيضا أن إسرائيل قد زودت الأردن بطائرات حربية لدعم مجهودها الحربي ضد هذا التنظيم. وقد تجسد التعاون الوثيق بين إسرائيل ومصر، أيضا، في اللقاء العلني الذي جرى يوم ١٨ أيلول الأخير بين نتنياهو والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، صحیح أن الزعيمين قد التقيا مرتين من قبل خلال السنوات الأخيرة، لكنهما كانا لقاعين سرّيين، بينما كان اللقاء الأخير في نيويورك اللقاء العلني الأول بينهما.

إن التخوف من السيطرة الإيرانية في سورية ومن خرق الاتفاق النووي، إلى جانب مواصلة تطوير وإنتاج الصواريخ البالسّتیة العابرة للقارات في إيران، دفعا نحو تقارب غير مسبوک بين إسرائيل والعربية السعودية، ولو من وراء الكواليس على الأقل. ففي حزيران ٢٠١٥، التقى مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك، دوري غولد، في واشنطن، مع الجنرال السعودي أنور عشقني، المقرب جدا من دوائر الحكم في السعودية. وحسب مصادر رفيعة في القدس، حظي هذا اللقاء بموافقة ومباركة مسبقتين من رئيس الحكومة الإسرائيلية ومسؤولي الحكم في السعودية. وفي شباط ٢٠١٦، التقى وزير الدفاع آنذاك، موشيه يعلون، مع مدير وكالة المخابرات السعودية السابق، الأمير تركي الفيصل، خلال المؤتمر الدولي للأمن الذي انعقد في برلين. وبعد ذلك بضعة أيام، نشرت أنباء غير مؤكدة أفادت بأن وفدا عسكريا رفیع المستوى من السعودية وصل إلى إسرائيل في زيارة سرّية. بل نُشر، الشهر الماضي (أيلول)، أن أميرا من القصر الملكي السعودي قد زار إسرائيل.

مثل هذه الزيارات واللقاءات جرت، أيضا، بين مسؤولين إسرائيليين كبار وبين نظرائهم من البحرين، الكويت، عُمان وقطر. في ١٧ أيلول الماضي، نشر أن حاخامین اثنين من المسؤولين في «مركز شمعون فيزنطال» زارا دولة البحرين في بداية السنة الحالية، واستمعا إلى ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، وهو يدعو إلى إلغاء المقاطعة العربية على إسرائيل ويعلن عن السماح لمواطني دولته بزيارة إسرائيل.

يستطيع نتنياهو تسجيل إنجاز لسياسته حيال روسيا أيضا، وهي التي تحاول خلال العقد الأخير استعادة مكانتها كقوة عظمى دولية. فالتدخل العسكري الروسي في سورية والسيطرة الروسية على الحيز الإقليمي في سورية، قد دفعا بنتنياهو إلى اتخاذ خطوات استباقية والمساعدة إلى انتقاء الرئيس فلاديمير بوتين، بغية وضع وتحديد آليات تمنع حالات محتلمة من سوء التفاهم والصدام بين الجيشين، الإسرائيلي والروسي. منذ ذلك اللقاء، تعقد لقاءات تنسيق متتابة بين ضباط الجيش الإسرائيلي ونظرائهم في الجيش السوري، كما يعبر دبلوماسيون روس جهارا عن تقديرهم للسياسة الإسرائيلية الحكيمة التي نجحت، حتى الآن، في منع وقوع أية احتكاكات، أو نزاعات مع دولة عظمى دوليا ترغب إسرائيل في صداقتها. وفي المجمل، التقى نتنياهو مع بوتين ست مرات خلال الستين الأخيرتين، وهذا يعطى غير مسبوک وغير مفهوم ضمناً، إطلاقا. تحاول إسرائيل استغلال التحسن في العلاقات مع الروس من أجل ترجيح الكفة لصالحها في ما بعد انتهاء الحرب الأهلية في سورية وتصميم الدولة بصورة جديدة، وخاصة في المناطق المحاذية لحدودها.

إسرائيل كدولة عظمى إقليمياً

في جميع الزيارات واللقاءات السياسية، في جميع الدول والقارات، شدد نتنياهو على أفضليات ومزايا الاقتصاد الإسرائيلي، الأمن الإسرائيلي وعلى الدمج بينهما. وقد أتاح هذا الدمج لإسرائيل تحقيق مكانة دولية ثمينة وتجنيد حلفاء يخدمون المصالح الإسرائيلية. لم يكن وضع دولة إسرائيل من قبل، على الإطلاق، أفضل مما هو عليه الآن - في الاقتصاد، في الأمن وفي السياسة الخارجية. أصبحت دولة إسرائيل قوة عظمى إقليميا وذات تأثير كبير مما يكسبها احترام دول عظمى دولية والحرص على استثمارتها في خضم مساعيها لتصميم مناطق مختلفة من العالم. لقد نجحت في تنويع مصادر الدعم وأفاق التجارة فاقتحمت أسواقا بعيدة وذات قوة كامنة كبيرة من الصعب تقديرها كميّا، مما يعينها على التحرز من حاجة الاعتماد الاقتصادي والسياسي على الاتحاد الأوروبي.

هذه النجاحات والإنجازات غير القليلة التي أتينا عليها أعلاه مسجلة على اسم بنيامين نتنياهو شخصيا. قدرة السياسي على قيادة دفة السفينة بحكمة، بحنكة، بروية، بجدة وبجرم، نحو شاطئ الأمان ليست أمرا مفهوما ضمنا، وخاصة في هذا البحر العادر والمتلاطم الأمواج في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد هزات عنيفة خلال السنوات الأخيرة.

(ترجمة خاصة عن موقع «ميداه» اليميني الذي يشرف عليه الرئيس السابق للطاقم الإعلامي في ديبوان رئيس الحكومة الإسرائيلية ران برتسن. وظهر المقال يوم ١٧/٠٨/٢٠١٧)

في العلاقات الإسرائيلية - الصينية، إذ يولي نتنياهو الصين أهمية عليا للاقتصاد الإسرائيلي وبحق، نظرا لسوقها الهائلة والعدد الضخم جدا لمواطنيها، مما يجعلها قوة اقتصادية كامنة غير محدودة بالنسبة لإسرائيل. وفي آذار ٢٠١٧، أجرى نتنياهو زيارة إلى الصين في ذكرى مرور ٢٥ عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. إذ اصطحب معه مجموعة من أرباب الصناعة ورجال الأعمال الإسرائيليين من قطاعات عديدة مختلفة. وخلال تلك الزيارة، جرى التوقيع على ٢٥ اتفاقية للتعاون في مجالات عديدة مختلفة تصل قيمتها الإجماليه، وفق التقديرات الصينية، إلى نحو ملياري دولار.

كما أجرى نتنياهو زيارة تاريخية أخرى إلى سنغافورة، في شباط ٢٠١٧. ورغم كون المسلمين يشكلون نسبة مرتفعة من السكان في هذه الدولة، وبالرغم من وقوعها بين دولتين إسلاميتين لا تقيمان علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (ماليزيا واندونيسيا)، إلا أن الزيارة حظيت بتغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية. وقبل ذلك بسنة واحدة، قام رئيس وزراء سنغافورة بزيارة إلى إسرائيل استغرقت أربعة أيام، هي الزيارة الأولى لرئيس حكومة سنغافورة إلى إسرائيل. وخلال الزيارة، جرى التوقيع على اتفاقية تعاون بين الدولتين. كما أجرى نتنياهو، أيضا، زيارة تاريخية أخرى إلى أستراليا، بعد زيارته إلى سنغافورة مباشرة.

في تموز ٢٠١٧، زار إسرائيل رئيس الحكومة الهندية، ناريندرا مودي، في أول زيارة يقوم بها زعيم أكبر الدول الديمقراطية في العالم إلى إسرائيل. ومثل الصين، يولي نتنياهو العلاقات مع الهند أهمية اقتصادية بعيدة المدى، وكانت هذه العلاقات قد توثقت بصورة جيدة قبل تلك الزيارة بوقت طوین، في إثر تلم مودي مهام منصبه. وعشية زيارته إلى إسرائيل، أعلنت الصناعات الجوية الإسرائيلية أنها وقعت مع الهند على صفقة تبلغ قيمتها ملياري دولار لتزويد الجيش الهندي بمظطومات دفاع جوية. وتعتبر هذه صفقة التصدير الأمني الأكبر في تاريخ الدولة.

عززت إسرائيل في عهد نتنياهو علاقاتها، أيضا، مع دول إسلامية في آسيا الوسطى، تتمتع بأهمية إستراتيجية أمنية قصوى نظرا لقرنها من إيران. وفي كانون الأول ٢٠١٦، أجرى نتنياهو زيارة إلى أذربيجان - هي المرة الثانية التي يزور فيها رئيس حكومة إسرائيلية هذه الدولة (في المرة الأولى أيضا كان نتنياهو نفسه رئيس الحكومة). ثم قام بزيارة تاريخية إلى كازاخستان، وإلى جانب تعزيز المصالح الإسرائيلية، جرى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية مهمة بين الدولتين.

وبذل نتنياهو جهودا دبلوماسية أخرى قبل ذلك بشهر واحد، حينما قام بزيارة هي الأولى لرئيس حكومة إسرائيلية إلى جنوب أميركا. وخلال يوم واحد، زار نتنياهو ثلاث دول هي الأرجنتين، كولومبيا والمكسيك، والتقى خلالها مع رؤساء أربع دول. ورافق نتنياهو في زيارته تلك وفد كبير من رجال الأعمال الذين أرادوا كشف المنتجات الإسرائيلية أمام الأسواق الكبيرة في أميركا الجنوبية.

من الاقتصادي إلى السياسي - في منطقتنا أيضا

يجدر التذكير، أيضا، بالزيارة التاريخية التي قام بها نتنياهو إلى أفريقيا الغربية، في شهر حزيران الأخير. فقد كانت تلك المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس حكومة إسرائيلية بزيارة احتفالية تحظى بتغطية إعلامية واسعة في كل من أوغندا، كينيا، رواندا، أثيوبيا وليبيريا. كان الهدف من تلك الزيارة تقريب القارة الأفريقية الغربية إلى إسرائيل، بعد عقدين من الإهمال الدبلوماسي والسياسي، وكان القصد تغيير المواقف المعادية التي اعتمدها دول أفريقيا حيال إسرائيل في الهيئات والمنديات العالمية. وهنا أيضا، كانت الاستراتيجية واضحة تماما - التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيلية مقابل التغيير في المواقف والتوجهات السياسية. وخلال الزيارة، أصبح نتنياهو الزعيم غير الأفريقي الأول الذي يلقي خطابا أمام مؤتمر دول أفريقيا الغربية، التي تشكل الدول الإسلامية ثلث أعضائها.

تجسد استئثاف وتعزيز العلاقات مع العالم الإسلامي، أيضا، في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. فقد صرح نتنياهو، أخيرا، بأن «ما يحصل مع هذه الدول (العربية) فعليا الآن لم يحصل في تاريخنا قط، ولا حتى عند التوقيع على اتفاقيات معها». هذا التصريح لا يصدر في فراغ، فحلقات التعاون بين إسرائيل من جهة، ومصر والأردن من جهة أخرى، لم تكن بمثل هذا المستوى من القوة والثبات من قبل. وهو تعاون يجري على أساس المصالح المشتركة لكل من إسرائيل والأردن - المعركة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) والتحسس من السيطرة الإيرانية على جنوب سورية. ويضاف إلى هذا، فتا، أيضا، توثيق العلاقات الإسرائيلي ومصر على خلفية العمليات الإرهابية في شبه جزيرة سيناء والموقف من حركة «حماس» في قطاع غزة. فطبعا لتقارير أجنبية، تسمح إسرائيل لمصر بالعمل بحرية تامة في المنطقة المنزوعة السلاح التي حددها اتفاقية السلام بين البلدين،

بقلم: عمر دوستري (*)

تشكل الجولة السياسية الأخيرة التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى دول في أميركا الجنوبية سابقة تاريخية أخرى في إطار السياسة الخارجية الإسرائيلية تحت قيادته، والتي تمتاز بالنمو والازدهار السياسيين غير المسبوقين في تاريخ دولة إسرائيل. فخلال خمسة عشر شهرا، أجرى نتنياهو خمسة لقاءات سياسية تاريخية، في دول لم يزرها أي رئيس حكومة إسرائيلية من قبل. ومنذ انتخابه لرئاسة الحكومة، وضع نتنياهو السياسة الخارجية في رأس سلم اهتماماته كواحد من الأهداف الاستراتيجية الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل، كجزء من استراتيجية الأمن القومي الشاملة للدولة. يعرف نتنياهو جيدا (وهو المحافظ الواقعي) أن الدول تحترم بعضها بعضا طبقا لمدى القوة والعظمة اللتين تبديهما.

الهدف السياسي الذي وضعه نتنياهو لدى عودته إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، يتجسد في تحويل إسرائيل إلى قوة عظمى ومؤثرة إقليميا. وهو هدف لم يكن ممكنا تحققة إلا باستغلال المومات النوعية ومكان القوة في المجتمع الإسرائيلي، ثم تحويلها إلى امتيازات تدفع نحو تحقيق الهدف السياسي. استراتيجية نتنياهو هذه تقوم على ركيزتين - الاقتصاد القوي والعظمة الأمنية.

الاقتصاد والأمن

في المجال الاقتصادي، عمد نتنياهو إلى خفض الضرائب، فتح الاقتصاد أمام المنافسة بموازاة تقليص البيروقراطية والمركزية الإدارية. وقد أثبتت هذه السياسة جدواها، بما لا يقبل أي شك وأكثر مما هو متوقع. فالاقتصاد الإسرائيلي اليوم قوي، مستقر وحر، قياسا بماضيه المعتم.

في العام ٢٠٠٨ بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في إسرائيل ٢٧٣ ألف دولار، أما في العام ٢٠١٦، فقد زاء هذا المتوسط عن ٣٧ ألف دولار. في العام ٢٠٠٩ كان معدل النمو الاقتصادي ١٩٪، بينما بلغ في السنة التي تلتها مباشرة ٥١٪ ولم يقل منذ ذلك الوقت عن ٢٥٪، بالرغم من الأزمة العالمية التي حطمت اقتصاديات باكملها في أوروبا وفي العالم عامة ودمرتها تدميرا شبه تام تقريبا.

في الجانب الأمني، واصلت حكومة نتنياهو العمل على تطوير القدرات والقوة العسكرية الإسرائيلية. فقد ساعد التزود بالغوصات الحديثة من طراز «دولفين» وبطائرات ٣٥-F (الشيخ) في المحافظة على التفوق الإسرائيلي النسبي وجعل إسرائيل واحدة من دول قليلة في العالم تمتلك أحدث القدرات والتقنيات التي توفرها هذه المعاد.

ويستفاد من طائرات أجنبية أن طائرات الشبح الحديثة موهلة لحمل صواريخ ذات رؤوس حربية نووية. وقد تمت تغطية الأجواء الإسرائيلية بشبكة واسعة من بطاريات الصواريخ القادرة على اعتراض وإسقاط صواريخ قصيرة المدى، مثل منظومة «القبة الحديدية»، وأصبحت قيد الاستخدام، أيضا، منظومة «حيتس ٣» القادرة على إسقاط صواريخ طويلة المدى، إضافة إلى منظومة «مقلع داو» الفشادة على إسقاط القذائف والصواريخ متوسطة المدى والبطائرات من دون طيار. وهكذا، تم استكمال غلاف الدفاعات الجوية الفعالة في وجه جميع أنواع القذائف والصواريخ التي قد تهدد إسرائيل. وعلاوة على هذا، يجدر التذكير بالنجاحات والإنجازات الباهرة التي حققها الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتي وضعت إسرائيل في مصاف الدول العظمى في مجال الحرب الإلكترونية (السايبير). هذه جميعها جعلت من إسرائيل قوة ذات قدرات هائلة من الناحية الأمنية.

على صعيد الأمن اليومي الجاري، يجب التذكير بما يغيب من التغطية الإعلامية أحيانا: خلال فترة نتنياهو، سجل العدد الأقل من القتلئ جراء الحروب والعمليات الإرهابية. إنها الفترة الأكثر هدوءا التي مرت على دولة إسرائيل منذ قيامها، على الرغم من موجتين إرهابيتين قصيرتين وغير دمويتين نسبيا. من الصعب مقارنة الوضع الأمني في إسرائيل اليوم بالوضع الأمني الذي ساد إبان تولي إسحاق رابين، إيهود باراك وأريئيل شارون رئاسة الحكومة.

إسرائيل في عهد نتنياهو تردع أعداءها وتنجح في توسيع أنشطتها. فحزب الله لا يرد على العمليات العسكرية التي تستهدف منشأته ونشطاءه، والتي تنسبها مصادر أجنبية إلى إسرائيل. الهدوء على الحدود الشمالية مهدش، وخاصة على ضوء تصريح قائد سلاح الجو المنتهية ولايته، أمير إيشل، بأن إسرائيل قد تدخلت في سوريا عسكريا نحو مئة مرة منذ العام ٢٠١٢. من الواضح أن حزب الله غارق في الحرب الأهلية في سورية، لكن حين نأخذ في الحسبان كمية الهجمات التي شنتها إسرائيل، بل والأهم وعيبتها، بينما نرى الهدوء المخيم في الشمال، لا يمكن تجاهل عامل الردع الإسرائيلي. كذلك الحال في الجنوب (قطاع غزة) أيضا، في أعقاب عملية «الجرف الصامد» - هدوء لم يسبق له مثيل منذ عقدين من الزمن تقريبا.

التحولات في علاقات إسرائيل الخارجية

هاتان الركيزتان - الاقتصاد والأمن - جعلتا من إسرائيل دولة قوية وأدات - بفضل حزم نتنياهو، إصراره ومثابرتة في الحلبتين الداخلية والخارجية - إلى تحول دراماتيكي في علاقات إسرائيل الدولية.

منطقة حوض البحر المتوسط، استغل نتنياهو الأزمة المتعمدة التي افتعلها الأتراك لبناء تحالف إقليمي يتجاوز تركيا. هذا التحالف الذي يضم قبرص واليونان استهدف تعزيز مكانة إسرائيل في منطقة حوض البحر المتوسط، من خلال خلق فرص اقتصادية وتعزيز التعاون في مجال الطاقة. منذ العام ٢٠١٦، أقيمت ثلاثة مؤتمرات قمة مشتركة للدول الثلاث، في نيقوسيا، سالونيكى والقدس.

يرى نتنياهو أن أوروبا الغربية تصبح أكثر معاداة لإسرائيل باستمرار، على خلفية التدفق غير المضبوط للاجئين والمهاجرين المسلمين إليها والتأثير الذي يمارسونه على هذه القارة، إضافة إلى اللاسامية الدينية. ولهذا، يعمل نتنياهو من أجل تقليص تأثير الاتحاد الأوروبي على إسرائيل، من خلال تقليص مدى اعتماد إسرائيل على هذا الاتحاد.

تجسدت هذه المحاولات في تقرب إسرائيل من دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى التي لا تتعرض للارتياح ضد من الاتحاد الأوروبي. في حزيران الأخير، زار نتنياهو هونغاريا وشارك في لقاء قمة سياسية جمعه مع نظرائه في بولندا، تشيكيا وسلوفاكيا، الذي حضروا إلى هونغاريا. هذه الدول، التي تسمى «رباعية فيسغراد»، هي جزء من الاتحاد الأوروبي حقا، لكنها تشكل كتلة معارضة لسياسة الهجرة المفتلحة إلى أوروبا.

وأخيرا، فتح نتنياهو الاقتصاد الإسرائيلي أمام أسواق جديدة لم تكن متاحة أمامه من قبل: ففي آسيا، عزز نتنياهو العلاقات مع اليابان، التي أجرى إليها زيارة مهمة في أيار ٢٠١٤. وفي كانون الثاني ٢٠١٥، استضاف نتنياهو ورئيس حكومة اليابان، شينزو آبي، غير أن تحولا أكثر أهمية حصل

رئيس الكنيست لا يرى عربا بين سكان البلاد!

تتبع الطقوس الاحتفالية لمنتخبى الجمهور اختيار ديماغويات تجعلهم يظهرون بمظهر الأذكاء لكن الحرية التي دعا إليها رئيس الكنيست عشية يوم الغفران هي حرية لليهود فقط*

بقلم: يوني مندل (*)

سمعت أخيراً، وإن بنصف أذن، أجزاء من الخطاب الذي ألقاه رئيس الكنيست الإسرائيلي يولي إيلشطاين (الليكود)، كانت «وتنادون بالعتق في الأرض لجميع سكانها» واحدة من الآيات التي سمعته يقتبسها عدة مرات خلال خطابه في الحفل الرسمي -القومي- اليميني المسمى «خمسون عاماً للإستيطان في يهودا والسامرة». وقد قلت لنفسي إنه من غير المعقول أن يختار رئيس الكنيست في مثل هذا الحفل اقتباس آية تتناول حرية «جميع سكان البلاد»، فكل شخص من أولئك الجالسين في الجمهور يعرف أن الفلسطينيين أيضاً هم سكان البلاد، قسم منهم مواطنون في إسرائيل وهم ليسوا أحراراً كعصافير الدوري، وقسم آخر في مناطق الضفة الغربية حيث يعيشون هناك في وضع متواصل هو النقيض التام للحرية، ويتصل بشكل وثيق بـ «احتفالات الإستيطان في يهودا والسامرة» أيعقل أن رئيس الكنيست أراد إطلاق رسالة راديكالية خفية؟ هل هذا هو السبب في اختياره أن يذكر الحق في الحرية - في تقرير المصير، الأوتونوميا الثقافية، حرية الحركة، حرية فلاحه الأرض، حرية الإقامة في مناطق «ج» دون خوف من أن يهدموا بيتك - في حفل اليوبيل للإحتلال بالذات؟

قررت أن أقرأ أكثر عن الآية التي اختار رئيس الكنيست اقتباسها. الآية الكاملة التي قرأ إيلشطاين منها هي: «وتقدسوا السنة الخمسين وتنادون بالعتق في الأرض لجميع سكانها» (سفر اللاويين، الإصحاح ٢٥، ١٠). وقد فهمت أن سنة اليوبيل هي سنة مقدسة في الدين اليهودي، حيث يعود كل شخص إلى بيته، فيتحرر العبيد وتعود الأراضي إلى أصحابها الأصليين («ترجعون كل إلى ملكه وتعودون كل إلى عشيرته»). وفهمت أنه قد يكون لطيفا التزق بهذا الشكل لسنة ٢٠١٧، أي تكريسها كسنة اليوبيل الفضي للإحتلال العسكري الذي بدأ سنة ١٩٦٧، والإعلان لجميع الفلسطينيين الذين أقيمت على أراضيهم الخاصة والزراعية معسكرات جيش، مستوطنات وشوارع، أنه يمكنهم العودة إلى أراضيهم. واصلت البحث في شبكة الإنترنت ووصلت إلى موقع «كيباه» ففهمت منه أن التفسير المركزي لتلك الآية مرتبط بحرية الحركة، وقد جاء هناك: إن التشديد على حرية الحركة كمركب مهم ومبدأ أساس في حرية الإنسان، يجد له تعبيراً في الآية المذكورة ضمن مبحثنا، في فرضية اليوبيل، وهي آية نقشت أيضاً على جرس الحرية في الولايات المتحدة: «وتقدسوا السنة الخمسين وتنادون بالعتق في الأرض لجميع سكانها»، وهكذا فإن الرسالة الراديكالية الخفية لرئيس الكنيست باتت أوضح أكثر فأكثر. لقد اختار في المناطق المحتلة - التي لم يجر ضمها بالمرّة إلى إسرائيل - وفيها يعيش مواطنون إسرائيليون من جهة وفلسطينيون محرومون من الدولة من الجهة الثانية، أن يقتبس الآية الموجودة على جرس الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية، الـ Liberty Bell الشهير في فيلادلفيا التي قرعت أجراسها كرمز لحركة إلغاء العبودية. أمر لا يصدق.



الحريديم في إسرائيل، علاقة ملتسمة مع الدولة.

فشل واضح لمخططات الحكومة بشأن انخراط الحريديم في سوق العمل

نسبة انخراط الرجال الحريديم في سوق العمل ٥١٪ مقابل ٨٨٪ لدى الجمهور العام هدف الحكومة برفع النسبة إلى ٦٣٪ حتى العام ٢٠٢٠ سيتأجل للعام ٢٠٢٠ *عدم انخراط الحريديم في سوق العمل إلى جانب حياتهم التقشفية ينعكسان سلباً على الاقتصاد مع تزايد أعدادهم بوتيرة سريعة بفعل نسبة تكاثر عالية*

التتشكل حكومة بديلة بعد انتخابات ٢٠١٥، في مركزها كتلتا الحريديم، والشروط الأساس كان إلغاء ذلك القانون الذي لم ينجح حبره. ويظهر من تقرير حول فوج التجنيد في الصيف الماضي، أن عدد الشبان الحريديم المجندين حديثاً بلغ ٢٨٠٠، وهؤلاء حسب التقديرات يشكلون أقل من ١٩٪ من الشبان الذكور الحريديم. ويقول التقرير إن هؤلاء شكلوا ٨٧٪ من الهدف المرحلي لتجنيد الشبان الحريديم، وقبل عام كانت النسبة ٩١٪ بمعنى أن نسبة التجنيد مع التجنيد في تراجع مستمر، خاصة وأن حملة مناهضة الخدمة العسكرية من قيادات الحريديم وجمهورهم تتزايد باستمرار، وشهدت الأشهر الأخيرة عدة مواجهات في القدس بين الشبان الحريديم وعناصر الأمن، بعد أن تمت مهاجمة جنود من الحريديم دخلوا أحياءهم. وكما قيل من قبل هنا، فإن مسألة التجنيد في الجيش هي «كلمة السر» لمحاولة كسر جذران مجتمع الحريديم المغلق، ليكون أكثر منفتحاً على العالم، وبهذا يتم تحفيز الاجيال الشابية للتوجه إلى العلم والعمل، وهذا ما يغير مستقبلاً طبيعة مجتمع الحريديم، وهذا ما يعيه جيداً قادة الحريديم، الذين يقاومون هذا المخطط غير المعلن. وظهرت قبل أسابيع معطيات داعمة للهدف المفترض من مسألة التجنيد، إذ تبين أن ٨٨٪ من الحريديم الذين تجندوا في الجيش في وحدات قتالية وفاعلة قد انخرطوا في سوق العمل، ونسبة أقل بقليل ممن تجندوا في وحدات خدمية، وأن هؤلاء يتقاضون رواتب أعلى بكثير من أبناء جيلهم الحريديم، ورغم ذلك فإن هذا لا يمنع شيان الحريديم، كما يظهر من تراجع اقبالهم على الخدمة العسكرية وعلى سوق العمل.

يعودون إلى المعاهد الدينية

وينعكس تراجع انخراط الحريديم في سوق العمل في تزايد أعداد طلاب المعاهد الدينية، إذ قال تقرير لوزارة التعليم، صدر في الأشهر الأخيرة، إن أعداد طلاب المعاهد الدينية للحريديم ارتفعت منذ العام ٢٠١٥ وحتى الآن بنسبة ١٦٪، مقارنة مع ما كان في العام ٢٠١٤. وحسب التقديرات، فإن عدد طلاب المعاهد بلغ ٧٤ ألفاً، مقابل حوالي ٦٣ ألف طالب في العام ٢٠١٤. ونشير إلى أن هؤلاء ليسوا في جيل طلبة المدارس، بل هم من كافة الأعمار. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الطواقم الادارية والتعليمية في المعاهد، التي ميزانيتها تبقى منفصلة عن الميزانية المشار إليها، التي يتم صرفها كمخصصات على طلاب المعاهد.

وحسب التوقعات، فإنه مع ارتفاع ميزانيات المعاهد الدينية، يحكم مشاركة كتلتي الحريديم في الكنيست في الائتلاف الحكومي الحالي، فإن أعداد الطلاب ستستمر في الارتفاع، أيضاً في العام الدراسي الجاري على الأقل بمعدل نسبة ٨٪، وهي ضعفاً نسبة التكاثر، ما يعني مباشرة إما جمود نسبة الانخراط في سوق العمل أو حتى تراجعها. وكان تقرير آخر أشار إلى أنه بالرغم من كل المحفزات التي قدمتها الحكومات الأخيرة ومجلس التعليم العالي في السنوات الأخيرة لرفع نسبة الحريديم في معاهد التعليم العالي، إلا أن نسبتهم ٤٢٪، وهي ثلث نسبتهم بين الجمهور العام، وهذا يعد ارتفاعاً بنسبة ١٦٪ عما كان في العام ٢٠٠٩.

وكل هذه المعطيات تطلق المؤسسة الحاكمة بسبب واقع اليوم، لكن لأنها أيضاً ستتزايد مستقبلاً طالما استمرت طبيعة حياة الحريديم، من حيث معدل الولادات ونسبة التكاثر ونمط الحياة التقشفية وطبيعة التعليم المدرسي وموقفهم من الانخراط في سوق العمل وفي الجيش.

واستنتاجاته، لأن الحقائق تقول إن جمهور الحريديم استعاد في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية ميزانيات ضخمة، كانت قد قلصتها الحكومة السابقة برئاسة نتنياهو التي استثنيت كتلتي الحريديم البرلمانيتين منها، وهذا يعني ارتفاع مخصصات الحريديم الاجتماعية، أو تلك التي يتقاضونها مقابل بقائهم في المعاهد الدينية.

أعداد الحريديم

بعد سنين من مسعى ليس واضحاً خلفياته لتقليل التقارير الرسمية حول أعداد الحريديم ونسبتهم من الجمهور العام في إسرائيل، ونسبتهم بشكل خاص من اليهود الإسرائيليين، بدأت تقارير تفصح عن احصائيات أكثر واقعية من قبل، فحتى قبل عامين أو ثلاثة كانت التقارير الرسمية تدعي أن نسبة الحريديم من الجمهور العام هي في حدود ٩٪ وهذا أقل كثيراً من الواقع.

في نهاية الشهر الماضي أبولول، نشرت صحيفة «يديعوت اخرونوت» تقريراً حول نمط الاستهلاك لدى الحريديم، وقيل فيه أن عددهم اليوم هو في حدود مليون نسمة، وهذا ما يعادل ١٢٪ من إجمالي السكان في إسرائيل، من دون القدس المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهذا يعني أيضاً أن نسبتهم باتت اليوم ١٥٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين المعترف بهم.

لكن في تحليل لتقارير أخرى تكلمت عن أعداد الحريديم مستقبلاً، نجد أن نسبة الحريديم باتت حالياً تتجاوز ١٣٪ من إجمالي السكان، وأكثر من ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، فقد قال تقرير طرح في الصيف الماضي على جدول أعمال مجلس الاقتصاد الوطني الإسرائيلي، إن أعداد الحريديم ستزداد حتى العام ٢٠٤٠، بنسبة ٧٧٪، وهي نسبة تقل عن توقعات أبحاث أخرى، بينما الجمهور العلماني اليهودي ستترفع أعدادها بنسبة ٣٥٪، أما العرب فإن نسبة تزايدهم ستكون ٥٦٪. وبناء عليه، فإن نسبة الحريديم من إجمالي السكان ستصل إلى ٢٠٪ في العام ٢٠٤٠، ونسبة ٢٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، إذ تبلغ نسبة تكاثر الحريديم حوالي ٣٨٪، وبعدهم نسبة التيار الديني الصهيوني ٢٨٪، أما نسبة تكاثر اليهود العلمانيين فهي في حدود ١٤٪، بينما نسبة تكاثر العرب انهارت في السنوات الأخيرة إلى ٢٤٪، بعد أن كانت في سنوات سابقة أكثر من ٣٤٪.

بين التجنيد والتعليم

على مدى السنوات العشرين الأخيرة باتت المؤسسة العسكرية تلمس ارتفاع نسبة الشبان الحريديم من إجمالي الشبان اليهود المفروض عليهم قانون التجنيد الإلزامي في جيش الاحتلال، إذ تتراوح نسبة التجنيد بين الشبان الذكور ما بين ٦٨٪ وحتى ٧٢٪، والغالبية الساحقة من الممتنعين عن التجنيد هي شبان الحريديم الذين يرفضون التجنيد لأسباب دينية، رغم تشدهم اليميني في السنوات الأخيرة.

وقد حظي شبان الحريديم منذ العام ١٩٤٨ بإعفاء فوري من الخدمة العسكرية، ولكن يومها وعلى مر سنين كانوا يشكلون نسبة هامشية من أفواج التجنيد. ومنذ سنوات التسعين احتدت المطالبات بشمل شبان الحريديم في الخدمة العسكرية، وأقيمت لهذا الغرض عدة لجان حكومية، ولكن الأمر المركزي في هذا المجال تم في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة قصيرة العمر، التي استمر عملها حوالي ٢١ شهراً، وكانت كتلتا الحريديم خارجها، فقد استغل الائتلاف الوضع القائم لسن قانون يفرض الخدمة العسكرية بشكل تدريجي على شبان الحريديم، إلا أن القانون لم يدخل حيز التنفيذ بالكامل، وقد انهارت الحكومة بسرعة،

قال تقرير جديد للخبير الاقتصادي في وزارة المالية الإسرائيلية إن كل برامج الحكومة لتخفيف جمهور الحريديم (اليهود المتشددين دينياً) على الانخراط في سوق العمل لم تحقق النتائج المتوخاة، وهذا ما سيدعمي الحكومة لأن تعيد جدولة أهدافها من حيث النسب المؤمية. وقد تبين أن نسبة انخراط الحريديم في سوق العمل لم تتعد ٥١٪، مقابل حوالي ٨٨٪ لدى الجمهور العام، كما تبين أن أدنى نسب الانخراط في لدى الجمهور الأشكنازي (الفريييين)، الذين هم أكثر تزمناً دينياً من الحريديم السفاراديم الشرقيين، إلا أنه في الحالتين تبقى النسبة منخفضة.

وقال التقرير إن نسبة انخراط رجال الحريديم في سوق العمل، ممن هم في جيل العمل الفعلي، بلغت هذا العام ٥١٪، مقابل حوالي ٥٤٪ قبل عامين. ورغم ذلك تبقى النسبة أعلى مما كانت عليه في العام ٢٠١٠، في حدود ٤٠٪، وكانت الحكومة قد وضعت في العام ٢٠١٢ هدفاً لأن تكون النسبة في العام ٢٠٢٠ في حدود ٦٣٪، وهذا ما بات يبدو صعب المنال كليا، ويقول تقرير الخبير الاقتصادي إن هذه النسبة من الممكن أن تتحقق في العام ٢٠٢٠، شرط أن تكون هناك محفزات لجمهور الحريديم للخروج إلى سوق العمل.

ورأى التقرير أن نسبة انخراط الرجال في مستوطنة بيتار عيليت ٥٨٪، وفي مستوطنة العاد ٥٦٪، بينما في مستوطنة موديعين عيليت، أكبر مستوطنات الضفة، بلغت ٤٠٪، وفي مدينة بني براك المجاورة لتل أبيب ٣٩٪. ويستنتج التقرير أن جمهور حزب «شاس» للحريديم الشرقيين أكثر اقبالاً من جمهور تحالف «يهדות هتوراة»، الذي يضم أحزاب وتيارات اليهود الأشكناز.

وقال التقرير إن نسبة انخراط النساء من جمهور الحريديم، تبقى أعلى من الرجال بفارق يتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٠٪، بحسب المواقع. كما أظهر استطلاع نشرت نتائجه في التقرير ذاته، أن قرابة ٧٤٪ من الرجال الحريديم الذين يمتنعون عن الانخراط في سوق العمل، يرفضون العمل في أي ظرف كان، وتبطل النسبة إلى أقل من ٩٪ لدى نساء الحريديم من ذات الشريحة.

ويمتنع رجال المتدينين المزمتمين الحريديم عن الانخراط في سوق العمل العام لأسباب دينية، بعكس نساء الحريديم، اللاتي يخترن في سوق العمل بنسب أكبر، وترى المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة أنه مع التزايد الكبير لجمهور الحريديم، بسبب نسبة التكاثر العالية جداً، ٣٨٪ سنوياً، فإنهم يشكلون عبئاً اقتصادياً، وأن عدم انخراطهم بالنسب القائمة لدى الجمهور الواسع، بات ينعكس على وتيرة النمو، وهذا تأثير مرشح ليزداد أكثر مستقبلاً. ويضاف إلى هذا الحياة التقشفية لدى الحريديم، إذ أنهم ليسوا جمهوراً استهلاكياً بالمفاهيم العصرية لاستهلاك الفرد، وهذا ليس نابعا فقط من كونهم شريحة فقيرة.

وكان التقرير السنوي لبلنك إسرائيل لهذا العام قد دعا إلى فتح أبواب العمل أكثر أمام جمهوري الحريديم والعرب، إذ أن انخراطهما في سوق العمل أقل من الشرائح الأخرى. كما أن نسبة انخراط هذين الجمهورين في أماكن العمل غير المهنية ذات الرواتب المتدنية هي الأعلى. ويقول خبراء في وزارة المالية إن التراجع في انخراط الحريديم في سوق العمل، نابع من التغيرات في المحفزات لهم للخروج إلى العمل لدى العاملين الآخرين. ويقول التقرير «إن نسبة العمل المنخفضة في رجال الحريديم نابعة من تفضيل مجتمع الحريديم لأنماط حياة مختلفة، ومنها دراسة التوراة، قبل الانخراط في العمل، فدراسة التوراة بالنسبة لهم أمر قيم في مجتمع الحريديم، كونه يؤثر على مكانة الفرد في مجتمعه». إلا أن التقرير كما يبدو كان حذراً في اختيار تحليله

لقد تناول الحكماء التوراتيون - (حزال) كثيراً محاولة تفسير كلمة «دور حرية - المترجم» المتأثلة اليوم مع عصمور الدوري (دور أيضاً - المترجم) - رمز الحرية، وهي كلمة تظهر في التوراة مرة واحدة فقط، وفي الآية التي اختار رئيس الكنيست اقتباسها، وفقاً لأولئك الحكماء فإن الكلمة تشير إلى حرية الحركة وحرية العيش والإقامة في كل مكان. وقد قال الرباي يهودا ما معناه إنها حرية الإقامة في كل مسكن والتجارة في كل دولة. كذلك، ففي تلمود بابل، إصحاح السبت، جاء أن اسم عصمور الدوري اشتق من الكلمة التي توازيه لفظاً بالعبرية بمعنى الحرية، عدم الخضوع لأي سلطة والتحرك من مكان إلى آخر بحرية. ولقد جاء أن اختيار عصمور الدوري لكونه لا يخضع لأي سلطة كانت، وكما قال الرباي يشمانيل أطلق عليه هذا الاسم لأنه يعيش في الماوى وفي الحقل على حد سواء. وجاء في موقع «يشيفا» ما كتبه الرباي شمعون هكوهين حول أهمية موقع عصمور الدوري في فهم تلك الآية. ووفقاً لأقواله، فهم الرباي أبراهام ابن إيزرا أيضاً معنى كلمة حرية كوحدة من خصائص عصمور الدوري، ووفقاً له الإسم مماثل للحر. وهكذا، يختتم الرباي هكوهين، فإن ابن عزرا يشير إلى أن الكلمة لا تدل فقط على عدم الراحة في ظروف السكن وموقعه بل أكثر من ذلك بكثير: إن عصمور الدوري الموجود في داخل قفص يفضل الموت، وحين يتم تحريره فإنه يغير ويغني.

واصلت البحث أكثر، ووجدت أن الرباي البروفيسور أفيعاد هكوهين مقتبس في الموضوع نفسه على موقع «توراه»، وفقاً له، فإن إصحاح «بهار» الذي تظهر فيه الآية، يدعو إلى الخروج في استراحة من المنافسة المجنونة، ووقف وتيرة سيل الحياة قليلاً، فسنة التوبير وسنة اليوبيل مثلها مثل السبت، تهدف إلى إعادة الإنسان، وعلى الخصوص وعي الإنسان، إلى النصاب الصحيح. وفقاً لأقوال هكوهين: من يقرأ هذا الإصحاح يكتشف بسهولة «العنصر الأسري» الذي يفيض به جرعات كبيرة، فهو لا يتوجه فقط للإنسان الفرد، لربل الأعمال الذي يسافر في جميع أنحاء المعمورة ويحتاج إلى قليل من الراحة في فندق بدرجة ٥ نجوم أو على جزيرة دائية، للفرز والعامل اللذين يتوقان إلى بعض الراحة من جهدهما اليومي، وإنما إلى الأسرة بأكملها، وهذه - ما العمل - أسرة مباركة «الأولاد» وموسعة جداً: لك ولعبدك ولأمك ولأجيرك وللمستوطنك التالزين عندك ولبهاثمك وللحيوان الذي في أرضك، (الإصحاح نفسه). وهو يختتم بالقول: وهكذا، وفي سنة التوبير وكذلك في سنة اليوبيل تتناول في هذه الآية «اليوبيل» هو جزء صحيح، هناك خمسون عاماً فعلاً، لكن ماذا بشأن سائر الآية؟ ما الذي قصده رئيس الكنيست، الشخصية الأهم في بيت المشرخين، حين قرر التحدث عن الحرية في هذا اليوم بالذات وفي سنة ٢٠١٧ بالذات وفي هذا الحفل بالذات.

وهذا ما فسره بنفسه على أية حال في ذلك الخطاب:

على الرغم من المصاعب والمخاطر، فإن سكان يهودا والسامرة لم يحجموا أنفسهم أبداً إلى سكان البلاد فحسب، بل كانوا شركاء في حمل أعباء المجتمع الاسرائيلي... في سنة يوبيل عودتنا المجددة إلى قلب البلاد، إلى الأغوار والجولان، يجب علينا الخروج بدعوة لتعميق هذه النزعة، «وتقدسوا السنة الخمسين وتنادون بالعتق في الأرض لجميع سكانها»، هذا ما تقوله التوراة عن سنة اليوبيل. هذه الحرية ليست حرية جسدية فحسب بل حرية روحانية أيضاً، هذه حرية من الأرز المسبقة، حرية من التتميطات المشوهة، من الأفكار المقوبلة التي لا توجد صلة بينها وبين الواقع. إنها أيضاً حرية التواصل مع سكان «عمونا» وكذلك مع سكان «ديمونا». وأنا على ثقة بأن سنة اليوبيل ستكسر هكذا: «وتنادون بالعتق في الأرض لجميع سكانها».

في خطابه عشية يوم الغفران، وفي حين كان يشدد على كلمات «جميع سكان البلاد»، ويرفع يده قائلاً كلمة «الجميع»، لم ينجح إيلشطاين في رؤية أي إنسان غير يهودي. وبعد هذه السنوات، الأكثر قسوة بالذات من ناحية علاقات اليهود والعرب في البلاد، بما في ذلك التشريعات المناهضة للديمقراطية ضد العرب في إسرائيل، الحملة ضد حرية الشعراء والمسارح والمخرجين، هنا بالذات، حين يتوجب على رئيس الكنيست وبإسم الكنيست إجراء حساب نفس على ما قد وقع هنا، فإنه قام علانية بأخذ آية من التوراة تتحدث عن حرية جميع سكان البلاد، ليفسرنا كحرية لليهود فقط. لقد حدث هذا فعلاً قبل عدة أيام في غوش عسسيون: لقد نظر رئيس الكنيست إلى آية «جميع سكان البلاد» ولم ينجح في رؤية فلسطينيين فيها.

(*) أكاديمي ومترجم إسرائيلي، ترجمة خاصة.

أمام الأبواب المقفلة: النكبة تدخل من النوافذ غير الرسمية!



النكبة، وتبقى الحكاية.

مركبيها لأنها لا تزول، بل تستقر في ضلبيها. فالنكبة في ذاكرة الفلسطينيين جرح مفتوح على الماضي، ومنه على الحاضر والمستقبل. وهو جرح يستحيل معه العيش الطبيعي مع استمرار زيفه الشعوري والمعنوي، فتصبح النكبة استمراخاً دائماً للشقاء، يدفع على الفعل وعلى البوح وعلى الاستنطاق، الفردي والجماعي.

لكن النكبة لدى أسير العقيدة الصهيونية أشبه بسردياب يحاول مغادرته، خائفاً من النظر في محتواه. المعضلة أن هذا سيعني محو قصة "الانتصار". كي تتواصل أسطورة الانتصار الصهيونية يجب أن يظل الطرف المهزوم مثلاً في احتفال النصر مطاطاً الراس. فرغم كل شيء لا يمكن للمتصنر إلغاء ضحيته، لأنه عندها سيفقد القصة والمعنى.

غير صهيونيين أو معادين للصهيونية". كما كتب. ويتابع برونشطاين: "التعاطي مع النكبة بالعبرية إزداد رويداً رويداً، بمساعدة ذكارات كتبت بالعبرية روايات تتحدث بانفتاح عن النكبة وعن مسؤولية الإسرائيليين عنها وتصدرت بعضها قائمة الكتب الأكثر مبيعا (مثل "عزبة دجاني" و"أربعة بيوت وشوق"). بالإضافة، قامت دار النشر أندلس بإصدار ترجمة عبرية لرواية الياس خوري "باب الشمس" التي تتحدث عن النكبة، ربما لم تدخل هذه لقائمة الكتب الأكثر مبيعا ولكنها حصلت على الكثير من الاهتمام".

النكبة أشبه بسردياب يحاول

أسير العقيدة الصهيونية مغادرته

أحد المثقفين الإسرائيليين أسماها مرة «الخطيئة الكبرى». والخطايا الكبرى تلاحق

كلمة "نكبة" بالعبرية إزدادت على "جوجل"! يشير إيتان برونشطاين مدير جمعية ذاكرات-زوخروت الناشطة لإبقاء النكبة كحدث وأثر وتنتيجة، ماثلة أمام أعين الإسرائيليين (مقال في أيار ٢٠١٦) إلى أنه حتى العام ٢٠٠٢، لم يظهر البحث عن كلمة نكبة باللغة العبرية على محرك البحث "جوجل"، إلا بعض النتائج القليلة.

وتغير الأمر بدرجة كبيرة نتيجة أحداث الانتفاضة الثانية حيث "استوعب آلاف الإسرائيليين اليهود في أعقاب هذه الأحداث ماهية الدولة اليهودية-العرب، لمجرد تعريفهم، لا يستطيعون أن يكونوا مواطنين كاملين في هذه الدولة. هؤلاء اليهود انفصلوا، بدرجة أو بأخرى، عن الصهيونية التي غرست فيهم منذ الطفولة كأمر مفروض منه. منذ ذلك الحين، يصرح عدد غير قليل من اليهود في إسرائيل، بشكل علني ودون حجل، عن كونهم

يقبّد بذلك حرية التعبير ويحدّ من حرية البحث الأكاديمي. كما ظهرت ادعاءات أخرى مفادها أنّ قوانين الذاكرة ليست أداة مجدية لنشر ذاكرة مدينة يلتف حولها جمهور المواطنين ولا تعزز الاستقرار والتكافل، إذ إن هذه القوانين تؤدي في حالات عديدة إلى إقصاء وإخراص مجموعات معينة في المجتمع وتهدد بشرذمته.

وهي تذكر بأنه قد ظهرت إدعاءات شبيهة ضدّ قانون النكبة، الذي طرح في سنة ٢٠٠٩ وتم التصديق عليه في سنة ٢٠١١. إلا أنّ إقصاء الذاكرة المشتركة لأحداث سنة ١٩٤٨، ويوم الأرض، وأحداث هامة أخرى للمواطنين الفلسطينيين من لأحة أيام إحياء الذكرى ومشاريع التخليد لدولة إسرائيل تتجلى كذلك في قوانين قديمة حاضرة في مجاميع القوانين في دولة إسرائيل التي تحتفي بأيام الذكرى الخاصة بها. فلا يتم ذكر الفلسطينيين وأقليات في دولة إسرائيل التي تحتفي بأيام الذكرى أخرى بناتنا في القوانين التي تحدد أيام الذكرى للدولة. وعليه، بماذا تختلف المقاطعة وتحريم إحياء ذاكرة جماعية معينة، المنصوص عليها في قانون خاص، من إقصاء هذا الإحياء أو تجاهله الشامل، كما يظهر في قوانين إحياء الذكرى الموضوعه بهدف استنباط الذاكرة الجماعية للأغلبية في الدولة؟ عند دراسة الحالة الإسرائيلية وحالات أخرى تتعلق بسنّ قوانين بشأن ذاكرة عنف الدولة ضدّ فئات معينة يتّضح بأنّ الحديث يدور حول مراحل مختلفة لعملية التعامل (أو عدم التعامل) مع ذاكرة المظالم المقترفة برعاية الدولة. إن القوانين التي تحدد مقاطعة وتحريم ذاكرة جماعية معينة لصالح ذاكرة قومية سائدة أو رسمية تظهر في حالات عديدة على خلفية محاولة انتهاك هذا التجاهل الشامل، أي تعتبر هذه القوانين مرحلة من عملية شاملة تسعى إلى إعادة ذاكرة كان قد تم إقصاؤها وإسكانها إلى الوعي والنقاش الجماهيري.

الكاتبة تخلص من أن: المفارقة هي أنّ سنّ قانون النكبة قد ساهم في نشر واسع لذاكرة النكبة في المجتمع الإسرائيلي. إلا أنّ ذلك لا يُعدّ نصراً للذاكرة الفلسطينية على ذاكرة دولة إسرائيل، إذ إنّ الانكشاف على ذاكرة الأقلية لا يعتبر اعترافاً بها أو بالحق بوجودها، لا بل ويؤدّي إلى إضعاف الشرعية على وقوعها، وعلاياً ما تحمل هذه الطائفة من القوانين طابعاً دستورياً. وتحزّم بعض قوانين الذاكرة الأخرى النظر إلى الماضي القومي بصورة سلبية أو مناقضة للروية القومية السائدة أو الرسمية، وقد أثارت هذه القوانين نقداً بالغا ونقاشاً جماهيرياً عاصفاً في الدول التي سنتها وكذلك في خارجها. دعا هذا النقد إلى الكشف عن أنّ تحديد حقوى ذاكرة الماضي ليس من الوظائف اللائقة للقانون، وأنه

بأدوات عدم التمويل. وحتى محكمة "العدل" العليا أقرت في كانون الثاني ٢٠١٢ صلاحية "قانون النكبة" الشهير الذي جاء ضمن السيل الملوّث للقوانين العنصرية من "مدرسة" النواب المستوطنين.

محاولة لإقصاء الذاكرة المشتركة لأحداث ١٩٤٨

تحت عنوان «الحقّ بالتذكّر: قانون النكبة» والجدل بشأن قوانين الذاكرة في أوروبا، كتبت د. يفتاح غوتمان (من مقال في موقع هعوكس، مطع ٢٠١٥) أنّ «قانون النكبة، يمكن النظر إليه كحالة دراسية للعلاقة القائمة بين التشريع المتعلّق بتذكّر الماضي القومي وبين حقوق الأقليات في دولة ديمقراطية، وذلك اعتماداً على مقارنة الحالة الإسرائيلية مع حالات أخرى مشابهة لها في أوروبا. تكمن نقطة الانطلاق النظرية في أنّ القانون ليس أداة لتثبيت التوثيق التاريخي أو الذاكرة الجماعية للدولة القومية، وإنما هو بمثابة حلبة حيث تتم عملية صياغة التأيولات المختلفة بشأن الماضي، تلك التأيولات التي تبلور الوعي التاريخي لفئات معينة في المجتمع. تعتبر الصراعات بين المفاهيم المختلفة للماضي القائمة في الحلبة القضائية إحدى القنوات التي تتعامل عبرها الدولة القومية مع الذاكرة الجماعية بشأن المظالم المقترفة ضدّهم برعاية الدولة».

وفقاً للكاتبة: ظهرت إحدى النقاشات المركزية بشأن هذه الظاهرة في أوروبا في العقد الأخير، في ضوء إزداء عدد هذه القوانين في أرجاء القارة وتعريفها بوصفها "قوانين ذاكرة". ويضم هذا التعريف قوانين تحزم أو تلزم حمل روية معينة للماضي القومي (وليس المقصود قوانين تحدد أيام إحياء الذكرى ومؤسسات التوثيق والتخليد الرسمية، على سبيل المثال)، وتحزم بعض هذه القوانين التذكّر لوقوع أحداث مأساوية مركزية، مثل قوانين ضدّ نفي المحرقة أو ضدّ إضعاف الشرعية على وقوعها، وعلاياً ما تحمل هذه الطائفة من القوانين طابعاً دستورياً. وتحزّم بعض قوانين الذاكرة الأخرى النظر إلى الماضي القومي بصورة سلبية أو مناقضة للروية القومية السائدة أو الرسمية، وقد أثارت هذه القوانين نقداً بالغا ونقاشاً جماهيرياً عاصفاً في الدول التي سنتها وكذلك في خارجها. دعا هذا النقد إلى الكشف عن أنّ تحديد حقوى ذاكرة الماضي ليس من الوظائف اللائقة للقانون، وأنه

على الرغم من جميع محاولات الحرب والتهرب فإن النكبة تتسلل بطريقتها إلى الوعي الإسرائيلي، وأمام الأبواب المقفلة، فإنها تدخل من النوافذ غير الرسمية، وتستقر في الوعي العام الإسرائيلي. القضية قضية تراكم، كمي ثم نوعي.

التقاط استخدامات مفردة "النكبة" بالعبرية بلفظتها العربية ومعناها في سياق نتائج الانتخابات الأخيرة، فيه كثير من الطرافة، وأكثر منها الجدية. الكاتب يونان غيفن، الذي تعرض لاعتداء يميني إرهابي بسبب مواقفه، وصف إعادة انتخاب بنيامين نتانياهو بالقول إن: "الشعب اختار ثانية من يؤسس حكمه على تخويف الشعب"، معتبراً أن تاريخ ١٧ آذار ٢٠١٥، يوم الانتخابات، هو "نكبة لمعسكر السلام".

الصحافي إيلان لوكانتش كتب حينذاك في موقع القناة التلفزيونية الثانية (ماكو)، "مع حلول يوم نكبة أصحاب الاستطلاعات، ربما يجب علينا فحص أدوات تنبؤ أخرى".

موقع "ذي ماركر" (هآرتس) نشر مدونة بعنوان "نكبة معاهد الاستطلاعات- كارثة معروفة سلفاً، الصحافي أفنير هوبشتاين نشر في موقع "واللا" مثالا عنوانه "نكبة الإعلام، في إشارة إلى مفاجأة الانتخابات، واختتمه الكاتب بالمفردة نفسها إذ قال: "سجلوا لديكم تاريخ ١٧ آذار، لا، حرب ليست "حرب غفران الإعلام" (إشارة إلى ضربة حزب أكتوبر ٧٣)، بل إنها نكبة".

إذن النكبة على خطى الانتفاضة، مفردة وفكرة ستستقرّ قولا ومعنى في اللغة العبرية وفي الوعي الإسرائيلي، ولكن مع فارق واحد مهم جداً: خلال انتقال "الانتفاضة" إلى العبرية الإسرائيلية تمت إزاحة معناها من الإيجابي للسلبى: من هبة شعبية فلسطينية لأجل الحرية، إلى مجموعة أفعال عنيفة وأعمال شغب وفوضى، بالمعجم الإسرائيلي. أما "النكبة" فانتقلت إلى العبرية الإسرائيلية قولا ومعنى: إنها كارثة؛ بل تستخدم لتوصير الحالات القصوى من الكوارث. لقد ابتعدت أحزاب اليمين الإسرائيلي المهوسون قوانين كثيرة لمنع تسلل فكرة النكبة إلى الوعي الإسرائيلي العام، وزيرة الثقافة الليكودية ليومر ليفنات دعت في أواخر ٢٠١٤ إلى وقف الدعم الاقتصادي لسينماتيك تل أبيب لأنه استقبل "مهرجان أفلام النكبة" بمبادرة جمعية "ذاكرات"، ومثلها لجنة المالية البرلمانية، رئيس بلدية حيفا يونا يافف أفضل تنظيم مهرجان مشابه في سينماتيك المدينة

إسرائيل ٢٠١٧: ملاحقات سياسية بواسطة مفارقة استخدام أدوات ديمقراطية لتشريعات تناقضها جوهراً وممارسة!

وبالتالي يمس بحرية التعبير للمنظمين وللطلاب المشاركين فيه، وطالبت المؤسسات الجامعة بالمصادقة على إجراء البرنامج مجدداً دون أي تأجيل. الوزير المذكور كان قد تدخل أيضاً في بعض المؤسسات الأكاديمية ففتنت في اختلاق أساليب غير مباشرة، واشترطت إقامة النشاطات السياسية التي يبادر إليها الطلاب العرب بدفع تكاليف تنظيم وحراسة نشاطات موضوعها النكبة، مثلاً: اشترطت جامعة تل أبيب المصادقة على إقامة نشاط لإحياء ذكرى النكبة بدفع تكاليف الحراسة التي تبلغ ٩٧٠ شيكل، وصزحت إدارة جامعة تل أبيب أن طلب دفع تكاليف الحراسة ينبع من تعليمات "قانون النكبة"، لكونه يحظر على المؤسسات التي تحظى بدعم حكومي تمويل نشاط يهدف إلى إحياء ذكرى النكبة.

إيماناً في الضغط على الجامعات، يبادر حزب "إسرائيل بيتنا" في أيار من العام الجاري إلى مشروع قانون يجيز فرض عقوبات صارمة على المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، التي تجيز وتسمح للطلاب بإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، أو أي فعاليات من شأنها المس "برموز إسرائيل". ويستهدف المقترح إدخال تعديلات على نصوص القوانين المشمولة في قانون النكبة الذي يسمح للطلاب بإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، وتجييز للطلاب القيام بنشاطات لإحياء ذكرى النكبة أو بالمس بالرموز اليهودية والصهيونية. هناك العديد من النشاطات والفعاليات التي ستحظر في الحرم الجامعي، ومن ضمنها فعاليات لا تعترف بإسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية"، وتتناهى يوم الاستقلال وتمس بالرموز اليهودية لها، وفق المقترح. وينص مشروع القانون على منح الصلاحيات لرئيس مجلس التعليم العالي لفرض العقوبات على الجامعات والكلليات، ومنها التقليل والحرام من الميراثيات.

وفي حرية العمل، والحرية الأكاديمية. ويتوقع أن يمس القانون على نحو خاص حقوق المواطنين العرب الأساسية؛ وتشكل الصيغة المفضضة والضبابية للقانون مصدراً للقلق حول المساس بميزانتيات الكثير من المؤسسات العامة، نحو المراكز ثقافية، والمراكز تربوية والسلطات المحلية في مختلف أنحاء البلاد، وأضاف الملتصقون أن تكليف وزير المالية باتخاذ القرار حول ما إذا سيجري تخريم المؤسسات العامة وكيفية ذلك، سيؤدي بالضرورة إلى التمييز في تطبيق القانون، الأمر الذي سيعزز من ملاحقة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

القمع على خلفية النكبة

يتسرب إلى الجامعات

إذا كانت الحكومة التي تقوم على أعدها الاحتلال والاستيطان ونفي الوجود السياسي للفلسطيني كمشروع رئيسي تعتمد الملاحقات السياسية أداة لتكريس هيمنتها، فمن الأكثر إثارة للقلق أن تقدم مؤسسات أكاديمية إسرائيلية على وضع حدود وقيود أمام نشاطات متعلقة بحرية التعبير والتفكير لأنها تضع النكبة في مركز النقاش والوضوء. ففي أيار ٢٠١٢، قررت جامعة حيفا إلغاء نشاط فني- سياسي لإحياء ذكرى النكبة بمبادرة الجبهة الطلابية في الجامعة، وعلى الرغم من أن إدارة الجامعة صادقت على إقامة النشاط قبل يومين من مواعده، فما لبثت أن بدأت بوضع قيود وعراقيل أمام تنفيذه، وشمل هذا منع الطلاب من توزيع منشورات تتضمن كلمة "نكبة"، وتحت ضغوط سياسية خارجية من جهة وزير التعليم في حينه، جديعون ساعر، رضخت الجامعة وتم سحب التصريح لإقامة البرنامج.

مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن كتباً في رسالة إلى إدارة الجامعة أن إقامة النشاط لإحياء ذكرى النكبة هو جزء من حرية التعبير السياسي وحق دستوري، بينما إلغاء البرنامج أو حتى تجايله لموعد آخر، يُفرض هذا الحق من مضمونه

الإلتماس في كانون الثاني ٢٠١٢، بحجة "عدم نضوج القضية" بحيث أن القانون لم يستخدم بعد ضد أي مؤسسة.

كما سبق الإشارة، "قانون النكبة" يسمح لوزير المالية بفرض الغرامات على مؤسسات، تحمّلها الدولة، كالمدارس والجامعات والسلطات المحلية، إذا ما قامت بتنظيم برامج يشار فيها إلى "يوم حداد" أو تقوم بتنظيم نشاطات تنفي "تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية". قدم الالتماس بمشاركة كل من: رابطة جرجي الكلية العربية الأرثوذكسية، التي تحيي نشاطات جماهيرية تربوية في حيز الكلية، منها نشاطات حول النكبة وحول تعريف إسرائيل كدولة "يهودية ديمقراطية"، أهالي طلاب مدرسة الجليل ثنائية اللغة في مسافا، التي تنظم نشاطات تربوية لذكرى النكبة بموازاة يوم الاستقلال؛ والباحث الأكاديمي البروفسور أورن يفتاخييل من جامعة بن- غوريون، الذي يتنقد في أبحاثه الأكاديمية تعريف الدولة الحالي "كدولة يهودية وديمقراطية".

وفقاً لهذا الإلتماس، فإن قانون النكبة ينضم إلى سلسلة القوانين العنصرية من إنتاج وإخراج الدورة الحالية للكنيست، وأخطر ما في القانون هو "تصه الضبابي"، الذي قد يمكن من فرض الغرامات على المؤسسة في حال تنظيمها لنشاط تذكر فيه نكبة الشعب الفلسطيني ليس فقط في ما تعتبره دولة إسرائيل كـ "يوم استقلالها" وإنما طيلة أيام السنة، كما يفرض القانون غرامات على المؤسسة التي تنتقد تعريف دولة إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية" دون تحديد معايير واضحة لنوعية النشاطات التي تستوجب غرامات الأمر الذي يبقى الباب مفتوحاً أمام وزير المالية لمعاينة المؤسسات وفقاً لاعتبارات سياسية. القانون ينتهك مجموعة من الحقوق الدستورية، وعلى رأسها حرية التعبير السياسي والفني، والحق في المساواة، والحق في التربية،

في رسالة إلى وزارة المالية لفحص قطع التمويل عن المسرح المذكور. (المستشار القانوني لوزارة المالية مئسي في ثلم الوزيرة زاعاً أن المسرح "انتهك قانون النكبة"). في أواخر آب الماضي أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أنها تنظر في إمكانية قطع أو تقليص الميزانية عن "مسرح يافا" بسبب أمسية تضام مع الشاعرة دارين طاطور من قرية الرينة الفلسطينية. الجدير بالذكر أن "مسرح السرايا" أعلن حينذاك رفض التهديد الحكومي وقال في بيان له: "إن إصرارنا على استضافة الأمسية يأتي على الرغم من الضجة التي أثارها فكرة الركية إيماناً بقيمة حرية التعبير، التي هي ركيزة أساسية يقوم عليها المسرح وسعيًا لتمثيل قضايا هموم شعبنا ومنحها المنصة التي تحتاجها".

القانون يمس بحق الفلسطينيين

ويقبّد حريتهم في التعبير

يقول مركز عدالة لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل إن قانون النكبة، يمس بحفاظة بحقوق الفلسطينيين الذين يقومون بمنحجية "إحياء يافا العربي - اليهودي، تعرض لحملة ريفغية" هو الآخر، بسبب تقديم مقطع من مسرحية «ذاكرة للنسيان، المستندة إلى مؤلف الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش التي يحمل الاسم نفسه، هذه الوزيرة أثارت ضجة مماثلة ضد المسرح ذاته بسبب استضافته أمسية بعنوان «ذاقات السجن»، وهددت بقطع تمويل «مسرح يافا» الذي يشارك «مسرح السرايا» استضافة الأمسية.

وفقاً للأجديات السياسية في لغة هذه الوزيرة - وليس وحدها طبعاً في حكومة اليمين الاستيطاني، لكن ميولها الاستعرافية الإعلامية تضعها في المقدمة - سوف يؤدي عرض هذه المضامين إلى "تفاقم ظاهرة تحوّل حرية التعبير إلى تحريض وتجاوز لحدود القانون!" هكذا كتبت

كتب هشام نفاع:

تصفد حكومة اليمين المتطرف الإسرائيلية بشتى الأدوات والتكتيكات من سياسة الملاحقة على خلفية الاختلاف.. فكر فكرة أو نشاط يلامم مع الطروحات المؤسسة التي تملا أروقة السلطة التنفيذية تتحوّل إلى دائرة الإستهداف. بين الأدوات المعمول بها تشريع قوانين مناهضة للديمقراطية، أي استخدام ما يفترض أنه إجراء ديمقراطي (التشريع البرلماني) لأغراض مناقضة، وإخراص أي صوت يخبر من النشاز الذي يضج ويصم السماع.

آخر هذه الحلقات ترتبط بقانونين اثنين جاء تشريعهما لغايات أيديولوجية نافية للغير، بكل وضوح ومراحة. القانون الأول هو ما يعرف بـ "قانون النكبة"، والثاني "القانون ضد المقاطعة" كلاهما جزء من ذخيرة الطرح السلطوي المهين التي تمز على الحقوق الفلسطينية الوطنية عموماً، والسيادة منها على وجه الخصوص، ومحاولة (حرب عديمة) لمحو أية سردية تعارض قصة "حرب الاستقلال الأخلاقية" الصهيونية.

من بين الخطوات التي يصعب وصفها بـ"المكارثية"، جاء مؤخرًا استهداف منظمات تصر على قول الحقائق الواضحة والقاسية عن ممارسات الاحتلال والاستيطان الإسرائيلية. وعلا بـ "القانون ضد المقاطعة"، تسعى وزارة المالية لإلغاء الأعضاء الضريبي المتبوع عن التبرعات لمنظمة العفو الدولية - أمнести الناشطة أممياً من أجل حقوق الإنسان، علماً بأن القوانين تعفي التبرعات التي يقدمها مواطنون لمنظمات إنسانية وحقوقية من الضرائب. هذه الوزارة التي يتولاها سياسي، موشيه كلون، يهتم بمظهر المعتدل المختلف عن السياسيين عنيفي الموقف والطرح واللغة والظهور، تقوم عملياً بالدور العقابي المباشر لتطبيق مثل هذه القوانين. فهي تقوم بالاعتداء السياسي على

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي